الوعود في مقابل الأداء

موقف التونسيين تجاه الحكومة والقيادة المنتخبة

النتائج المستخلصة من مجموعات التركيز في تونس

التي تم إجرائها في الفترة ما بين 1-11 يونيو 2012

قام بإعداده نيكول روسيل وأسماء بن يحيى

يوليو 2012

المعهد الديمقراطي الوطني

NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

455 طريق ماساشوسيتس، نيويورك الدور الثامن

واشنطن العاصمة 20001-2621

هاتف: 202-728-5500

فاكس: 202-728-5520

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org

U.S.-Middle East Partnership Initiative

MEPI

يتم إجراء هذا التقرير وبحوث مجموعة التركيز الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في تونس من خلال التمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) ضمن جائزة رقم S-NEAPI-11-CA-344-A001 . وتعد الآراء التي يتم التعبير عنها هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) أو حكومة الولايات المتحدة.

يجب توجيه الأسئلة المتعلقة بمحتوى هذه الوثيقة إلى كاثي جيست، مدير المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) للعلاقات العامة، (202) 728-5535، kgest@ndi.org.

جميع الحقوق محفوظة © المعهد الديمقراطي الوطني عام 2012. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا العمل لأغراض غير تجارية، بشرط إخطار المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) كمصدر للمادة ويتم توفيره بنسخ من أي ترجمة.

المحتويات

المعهد الديمقراطي الوطني 1
مقدمة 2
خريطة تونس 5
الملخص التنفيذي 6
النتائج الرئيسية 10
أولاً: اتجاهات الدولة 10
ثانياً: أولويات المواطن 13
ثالثاً: المشاركة والعمل 15
رابعاً: القيادة السياسية 17
خامساً: الحكم المؤقت 22
سادساً: التطلع إلى المستقبل 24
الاستنتاجات والتوصيات 27
الملحق أ: مواقع مجموعات التركيز والتركيبة السكانية للمشاركين 30

المعهد الديمقراطي الوطني

يعد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) منظمة لا تهدف للربح وغير حزبية وغير حكومية تستجيب لتطلعات الناس في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف وتدعم حقوق الإنسان الأساسية. فمنذ تأسيسه في عام 1983، عمل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وشركائه المحليين على دعم وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، وحماية الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكومة. بوجود موظفين وممارسين للسياسة متطوعين من أكثر من 100 دولة، يجمع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بين الأفراد والجماعات لتبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. ويحصل الشركاء على تعرض واسع النطاق على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها لاحتياجات بلادهم. يعزز النهج متعدد الجنسيات في المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الرسالة التي تقول أنه في حين لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد، يتم تقاسم بعض المبادئ الأساسية بين جميع الديمقراطيات. يؤيد عمل المعهد المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يعمل على تطوير قنوات مؤسسية للاتصالات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسئولين المنتخبين، ويعزز قدرتهم على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، يرجى زيارة www.ndi.org.

مقدمة

بدأت الانتخابات الديمقراطية الأولى في تونس بعد الاطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في أكتوبر 2011 مرحلة جديدة من التعددية السياسية في البلاد. واجه الزعماء السياسيون المنتخبون حديثاً في المجلس الوطني التاسيسي (NCA) تحديات التفاوض على اتفاق لتقاسم السلطة داخل الهيئة الجديدة، وتعيين حكومة انتقالية وصياغة دستور جديد للبلاد – في ظل مخاوف المواطن المتزايدة بأن التنمية الاقتصادية و الأمن لا يزالان بعيدي المنال منذ قيام الثورة.

أخذت هذه الجولة من بحوث مجموعة التركيز في يونيو عام 2012 ماي اي قبل ستة أشهرتقريبا من بدء عمل المجلس الوطني التاسيسي(NCA) وتعيين الحكومة الانتقالية. وقد قامت النتائج بتسليط الضوء على خيبة أمل مجموعة من المواطنين الغير القادرين على تحديد الإنجازات الملموسة للحكومة الانتقالية ورؤية أن أعمال المجلس تعد أقل من التوقعات. وفي حين أن أولئك الذين صوتوا في انتخابات أكتوبر 2011 لازالوا ملتزمين بالعملية الديمقراطية، ومنهم من يعبر عن الإحباط المتزايد بالقادة المنتخبين اذ يرون من هم في مراكز السلطة ينتقصون المهارات والخبرات اللازمة لضمان الحلول المناسبة فيما يتعلق بالقضايا الأكثر إثارة للقلق للمواطنين – وهي التنمية الاقتصادية والتعزيزات الأمنية.

الغرض: من أجل تزويد الزعماء السياسيين والمجتمع المدني في تونس بالمعلومات الموضوعية في الوقت المناسب حول أولويات ومواقف المواطنين تجاه عملية التحول السياسي، قام المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بإجراء بحوث نوعية منتظمة في جميع أنحاء تونس منذ مارس 12011. في الجولة الثانية من بحوث مجموعة التركيز منذ انتخابات عام 2011، ركز المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) على مواقف المواطنين تجاه أداء المجلس الوطني التاسيسي (NCA) والحكومة، فضلاً عن التوقعات بالنسبة للدستور وإجراء الانتخابات في المستقبل. ومن خلال هذه الدراسة، التي أجريت من 1 يونيو إلى 11 يونيو 2012، شارك المواطنون في 12 من مناقشات مجموعة التركيز في أربع مدن في أنحاء البلاد لمناقشة المواضيع التالية:

1 أصوات الثورة: حوارات مع الشباب التونسي (تم نشرها في أبريل 2011)، تخيل الطريق أمامنا: مواقف المواطنين حول تونس وفترة انتخابات الجمعية التأسيسية (تم نشرها في يوليو 2011)، صياغة المستقبل: مواقف المواطنين حول العمليات الانتخابية وعملية صياغة الدستور (تم نشرها في سبتمبر 2011)، من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين حول الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة التونيسية (تم نشرها في يناير 2012)، ومشاركة المرأة السياسية في تونس بعد الثورة (تم نشرها في مايو 2012).

- تأملات في مدى تلبية التحول السياسي لتوقعات المواطن؛
- المواقف تجاه أداء القيادة الحكومية المنتخبة ؛
- التصورات حول الدور الذي يمكن أن يلعبه المواطنين في العملية الديمقراطية ما بين الانتخابات، ؛
- التوقعات للمراحل السياسية القادمة بما في ذلك صياغة الدستور والانتخابات المقبلة.

تم توضيف نتائج هذه الدراسة لابلاغ صناع القرار التونسيين - في الأحزاب السياسية، المجلس الوطني التاسيسي(NCA) ومنظمات المجتمع المدني - حول مواقف وآراء المواطنين. قام المعهد بتكليف إلكا للاستشارات (ELKA) بتنظيم الدراسة في أربعة مدن في أنحاء الدولة. وتعد إلكا (ELKA) هي شركة تسويق وبحوث في مجال الرأي العام ومقرها في تونس. وبالنسبة للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، فإن الدراسة تمثل ستة في سلسلة مستمرة من بحوث الرأي العام التي أجريت منذ شهر مارس عام 2011 لتوفير تحليل على مواقف المواطن التونسي نحو التحول السياسي الجاري.

بحوث مجموعة التركيز: تعد مجموعات التركيز مقابلات لمجموعة مفتوح العضوية يقوم بإدارتها وسيط وتتبع توجيهات مسبقة الإعداد. إن الغرض من بحوث مجموعة التركيز هو فهم مواقف وآراء وتجارب المشاركين الذين يتم تعيينهم للتدريب. تعد مجموعات التركيز مفيدة بشكل خاص في الحصول على تقدير أعمق للدوافع والمشاعر والقيم وراء ردود فعل المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح شكل المجموعة المشاركين من تبادل الأفكار - وبذلك تكشف فهم أكثر تعمقاً في عقد الآراء - التي قد لا تظهر في المقابلات الشخصية الفردية أو الاستقصاءات الكمية. وتتألف مناقشات مجموعة التركيز على عدد صغير من المشاركين، وعادة ما يتكون من 8 إلى 12 مشارك في كل مجموعة. ومع ذلك، اعتماداً على الموقف، قد تكون المجموعات أصغر أو أكبر قليلاً. فعلى سبيل المثال، يمكن لمجموعة نسائية في منطقة أكثر عزلة الاستفادة من كونها أكبر لأنه من المحتمل أن ترفض واحدة أو أكثر من المشاركين التحدث بشكل مطول حتى وإن كان تحت ضغط. ومن خلال مناقشات ميسرة ومفتوحة العضوية، تتيح مجموعات التركيز لصناع القرار فهم الدوافع والمشاعر والقيم وراء آراء المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، تعد نتائج مجموعة التركيز لقطة من آراء في لحظة إجراء البحث. ونظرا لديناميكية المرحلة الانتقالية التونسية، يعد الرأي العام بتغيير مستمر حيث يستجيب المواطنين لتطور الأحداث. وبالتالي فإن الاستنتاجات التي وصل إليها هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء الموجودة عند إجراء البحث في مطلع يونيو 2012.

الطريقة: من 1 يناير حتى 11 يناير 2012، عقد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) 13 من مجموعات التركيز بإجمالي 120 مشاركاً في أربع مدن في مختلف أنحاء تونس: تونس وسليانة والقيروان وتطاوين. وقد تم اختيار المدن المستهدفة على أساس حجم السكان، والموقع الجغرافي وأنماط التصويت في انتخابات عام 2011. وللحصول على وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع التونسي، قام المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بتقسيم كل موقع إلى ثلاث مجموعات سكانية متميزة هي: 1) خليط من الشباب من الجنسين (تتراوح أعمارهم بين 24 و 35)، 2) نساء فوق سن 35 عاماً، و 3) رجال فوق سن 35 عاماً.

تضم كل مجموعة ما بين تسعة و اثنا عشر مشاركاً. وكان تقسيم النوع بنسبة 51 بالمائة للنساء و49 بالمائة للرجال. وقد تم اختيار وإعادة فحص المشاركين لضمان المساواة بين الجنسين والتمثيل المتنوع للأحياء السكنية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التعليم والمهن.

الموظفون واللوجيستيات: قام المعهد بتكليف شركة إلكا للاستشارات (ELKA) بتنظيم الدراسة في خمس مدن في أنحاء الدولة. وتعد إلكا (ELKA) شركة تسويق وبحوث في مجال الرأي العام ومقرها في تونس. ويكون مدير مجموعة التركيز مواطن تونسي يتم تدريبه على تقنيات إدارة مجموعة التركيز من قبل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وشركة إلكا للاستشارات (ELKA). وقد تم إجراء جميع المجموعات باللغة العربية واللهجة التونسية، وتم إعداد المحاضر باللغتين العربية والانجليزية.

مواقع المجموعة: تم إجراء مجموعات التركيز 13 الواردة في هذا التقرير في أربعة مواقع في أنحاء تونس: تونس الكبرى وسليانة والقيروان وتطاوين (انظر الخريطة في هذا القسم). والمواقع التي تم اختيارها للدراسة هي مناطق حضرية أو شبه حضرية. وقد تم اختيار تونس الكبرى لأنها العاصمة وأكبر مدينة في تونس والمناطق المحيطة بها، ويعتبر المركز الوطني للإدارة العامة والتجارة والسياحة. وكانت سليانة، وهي محافظة في تونس تمثل الناحية التاريخية لشمال غرب المنطقة، تحتوي على نتائج الانتخابات الأكثر تنوعاً في انتخابات عام 2011. وكانت القيروان، وهي تمثل رمزاً دينياً للتونسيين والمسلمين على حد سواء، أيضاً موقع للمظاهرات التي يقودها السلفيون والتي أشعلت المناقشات الدائرة حول الامن في البلاد. وتشارك تطاوين، وهي محافظة في أقصى جنوب تونس، الحدود مع كل من الدول المجاورة للبلاد، وقد كانت الأكثر تأثراً جراء التحول السياسي الليبي.

في جميع الحالات، تم تحديد أماكن مناسبة لمناقشات مجموعة التركيز لضمان خصوصية المشاركين والمساحة الكافية للرصد غير المباشر من قبل موظفي المعهد الديمقراطي الوطني (NDI).

التأثير الخارجي: وفي جميع الأحوال، تم بذل كل جهد ممكن لضمان عدم وجود تأثير لا مسوغ له تم ممارسته على المشاركين في المجموعات. ولم يتم مشاركة المبدأ التوجيهي لمجموعة التركيز مع السلطات المحلية قبل انعقاد الجلسات. في هذه الدراسة، لم يكن هناك أي حالة من الحالات اختلفت فيه النتائج من إحدى المجموعات أو أكثر اختلافاً جذرياً عن النتائج العامة، مما يوحي بأن أي تأثير محلي ربما قد حدث لم يؤثر على البحوث.

خريطة تونس

الموقع الإلكتروني لدول العالم الواحد. يوليو 2012.

الملخص التنفيذي

يكشف هذا التقرير الرأي العام في تونس في مطلع يونيو 2012، ولكن أيضاً يتضمن الاتجاهات الرئيسية التي تم تحديدها خلال خمس جولات من الأبحاث النوعية التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) منذ ربيع عام 2011. وعلى أساس مناقشات مجموعة التركيز الـ 13 من خلال 120 مشاركاً تونسياً، يتناول التقرير مواقف ومخاوف المواطنين التونسيين بشأن التقدم المحرز في عملية التحول السياسي، وأداء المسئولين المنتخبين والحكومة على مدى الأشهر الستة الماضية، والمرحلة التالية من عملية الانتقال السياسي التونسي، بما في ذلك في الانتخابات المستقبلية والتوقعات بالنسبة للدستور. كما هو الحال مع كل دراسات الرأي العام للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، طلب من المشاركين تقديم وجهات نظرهم بشأن أداء الأحزاب السياسية والمؤسسات الحاكمة والأمن والقضايا ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على ملخص النتائج الرئيسية أدناه. ويمكن الوصول إلى النتائج الكاملة، بالإضافة إلى اقتباسات مختارة من المشاركين في قسم النتائج الرئيسية لهذا التقرير.

أولاً: اتجاهات الدولة

وكانت أكبر نسبة من المشاركين مقارنة بالدراسات السابقة لديهم آراء سلبية عن اتجاه البلاد بسبب عدم الرضا عن حالة التنمية الاقتصادية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام الأمن – واتفق جميع المشاركين أنه يمكن معالجة جميع العوامل من خلال السياسيين إذا ركزوا اهتمامهم عليها. ويقول الغالبية العظمى من المشاركين في هذه الدراسة أن تونس تتجه إلى الاتجاه الخاطئ، وهي وجهة النظر السائدة خاصة في صفوف النساء والشباب التونسي. وغالباً ما تم الاستشهاد بعدم وجود لبرامج لخلق فرص عمل وسوء إدارة الخدمات العامة، وتحديداً في مجالات الصحة والتعليم كمبرر لاعتبار الدولة تسير على الطريق الخطأ. ويقول المشاركون أيضاً أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية تعمل على تخفيض كبير في نوعية حياتهم، وفي حالة الرجال العاملين، يخفض من القدرة على توفير خدمات كافية لعائلاتهم. وينظر إلى السياسيين – في الأحزاب السياسية الحاكمة أو المعارضة على حد سواء – على أنهم يقومون بالتركيز فقط على المصالح الشخصية والحزبية، بدلاً من إيجاد حلول لمشاكل البلاد الملحة.

ويعد انعدام الأمن هو السبب الرئيسي لقلق المشاركين حول الوضع الحالي في البلاد – والذي يتراوح بين الاضطرابات العامة التي يعتقد أنها بزعامة الجماعات السلفية والاعتصامات، وبين الجرائم البسيطة والخوف من تداول الأسلحة المتزايد نتيجة لسهولة اختراق الحدود مع الجزائر وليبيا. وتختلف وجهات نظر المشاركين حول دوافع الجماعات السلفية أو الجماعات المتطرفة، ومع ذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أن حرية التعبير هي حق يستوجب الحماية للجميع، حتى النقطة التي يتم فيها التعدي على النظام والسلامة العامة. ويستمر النظر إلى الإضرابات المطالبة بزيادة الأجور على أنها تضر البلد ككل، ويتم تجاهل قضية البطالة الملحة.

ويستمر المشاركون الذين يحدوهم الأمل نحو الاتجاه الحالي للدولة في تسليط الضوء على حرية التعبير والجهود المبذولة للحد من المحسوبية التي كانت موجودة في عهد بن علي، ولكن يؤكدون على القلق بأنه يجب معالجة إطار الفساد بشكل كاف. وما يقل قليلاً عن ربع المشاركين يذكرون أن عملية التوظيف العادلة بناء على المؤهلات متبعة في شغل وظائف الخدمة المدنية، وأنه في كثير من الحالات، لازالت "الطرق القديمة" من المحسوبية والرشاوى مستمرة في تحديد التوظيف في القطاع العام.

ويدعو المشاركون الحكومة إلى التركيز على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. باستثناء سكان تونس، يعد مفهوم الضحية الإقليمية والتخلف عن الركب متسق. وتدفع العزلة الاجتماعية والتمييز على الأسس الجغرافية، بالإضافة إلى الإحباط أن الموارد المحلية تخدم الدولة بشكاوى معظم المشاركين. وفي حين أن هناك رغبة أكيدة لرؤية علامات ملموسة للتنمية، يشير العديد من المشاركين أيضاً إلى أن الاتصالات والمشاورات حول التنمية هي بنفس الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية من ذلك.

ثانياً: أولويات المواطن

في الأشهر الستة منذ أن تم تعيين الحكومة المؤقتة بعد مفاوضات بين الأعضاء الثلاث للائتلاف الحاكم، هناك تناقض بين المشاركين حول التقدم المحرز بشأن الوعود التي قطعت من قبل قادتهم المنتخبين ديمقراطياً. ويصف المشاركين عدم إحراز تقدم بشأن صياغة الدستور، وتحقيق نتائج ملموسة محدودة حول خطة الأربع نقاط للحكومة التي تم الإعلان عنها في أبريل 2012، كأمثلة على عدم الوفاء بالوعود. ويربط البعض بين عدم إحراز التقدم هذا باختيارات الناخبين التي جلبت للسلطة قادة لم يتم اختبارهم.

وبالنسبة للمشاركين، تعد خلق فرص العمل وتنمية المشاريع وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية هو السبيل الأكثر فاعلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية. ويقولون أن زيادة المعرفة لدى الجمهور حول خطط التنمية الحكومية والمزيد من المعلومات حول التقدم في عملية التنمية والإنجازات - وخاصة في مجالات التعليم والصحة والبناء – ستزيد من ثقة الجمهور بأن الحكومة تعمل جاهدة لتحقيق التنمية، حتى لو كان ذلك غير مرئي في منطقتهم بعد. ويعتبر التشاور مع الجمهور في مجالات التنمية بنفس القدر من الأهمية.

ويعد اتخاذ إجراءات سريعة من قبل الحكومة لعلاج الاضطرابات الاجتماعية كتعطيل للنظام العام – بدلاً من النقاش حول الهوية – هو الحل الذي يدعمه معظم المشاركين بقوة. وقد تم ذكر الاضطراب الأخير في جامعة منوبة، الميدان المركزي للقيروان والمعارض الفنية في تونس في معظم الأحيان كأمثلة للحالات التي كان يمكن لتدخل الشرطة و/أو الجيش أن يحد من العنف وتدمير الممتلكات.

ثالثاً: العمل والنشاط

لا يزال أولئك الذين صوتوا في انتخابات 2011 يفتخرون بممارسة هذا الحق، ولكن أيضاً يعربون عن أسفهم أن المعايير التي استخدموها للتصويت لمرشحين جلبت مجموعة من المسئولين المنتخبين إلى السلطة الذين لديهم خبرة محدودة للحكم. لا يزال الناخبون على ثقة بأنه تم إجراء انتخابات أكتوبر 2011 بطريقة عادلة وتعكس إرادة الشعب التونسي على نحو كاف. يعترف معظم المشاركين بأن المعايير التي استخدموها لاختيار المرشحين لم تأخذ في الاعتبار الخبرة السياسية أو الكفاءات المجربة لأداء مهام الحكومة الأساسية. وتوجد وجهات نظر متباينة حول هذا النهج، فبعض المشاركين يدافعون عن الحاجة إلى "القطيعة مع الماضي" في حين البعض الآخر يعرب عن ندمه لعدم النظر في عامل الخبرة في اختيارهم في صناديق الاقتراع.

هناك تردد في إشراك الأحزاب السياسية بين الانتخابات، حتى وإن كان المشاركين يرون أن دور المجتمع المدني يقتصر على تقديم الخدمات أو تنظيم حملات توعية. وينظر عادة لأحزاب السياسية كأدوات للسلطة وليس كمؤسسات لحل مشاكل المواطن. وعلى سبيل المقارنة، تحمل المؤسسات فائدة للمشاركين كوسيلة للمساهمة في الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

يتفق المشاركين أن وسائل الإعلام تلعب دور حاسم في ضمان الانتقال الديمقراطي في تونس لكنها مازالت منقسمة على مصداقية وسائل الاعلام المتاحة. وضرورة التحقق من المعلومات من خلال مصادر مختلفة لا تزال قائمة. ولا تزال وسائل الاعلام الاجتماعية وتناقل الأقاويل هي أهم المصادر الموثوقة للمعلومات.

رابعاً: القيادة السياسية

يعتقد معظم المشاركين أنه من المهم بالنسبة إلى أي طرف سياسي يفوز في الانتخابات أن يقوم بتحديد الأولويات لقيام الحكومة، على الرغم من أنهم يقولون أيضاً أنه يجب أن يكون هناك نوع من المعايير لتحديد المشاركة العادلة للآخرين. وأعرب كل من مؤيدي ومنتقدي حزب النهضة الرأي بأن صناعة قرار التحالف يتم الهيمنة عليه من قبل الطرف القائد ويعتقدون بأن هناك اتصالات مستمرة بين أعضاء التحالف. ويتساءل بعض المشاركين عن الكفاءات الخاصة بالوزراء المعينين في الحكومة الائتلافية.

يعتبر وجود معارضة سياسية شيئاً إيجابياً بشكل عام، بالرغم من أن الكثير من المشاركين شجع هذه الأحزاب على تحديد مقترحات بديلة بوضوح للحكومة، بدلاً من استخدام برامجهم الخاصة بالنقد فقط. وتعد التعددية هي الأكثر شيوعاً في الوصف كحدث هام لترسيخ الممارسة الديمقراطية في تونس، لكن المشاركين في التساؤل عما إذا كانت المعارضة تلعب دوراً بناء. وفي حين تحرص الأحزاب المعارضة على التأكيد على أن المعارضة هي حقوق هذه الأحزاب، ويجب المحافظة عليها للتصدي للمعارضة المفتعلة التي كانت موجودة في عهد بن علي، تقوم الأحزاب المعارضة حتى الآن بتقديم خطط بديلة مقنعة للمواطنين - وخاصة في قضايا خلق فرص العمل والأمن.

وفي حين أن انتخابات 2011 ساعدت في التمييز بين الأحزاب السياسية في أعين المواطنين، يعد الوعي السياسي محدودة في أغلبة للقادة بدلاً من الإيديولوجيات. وكان المشاركون في معظم الحالات قادرين على تسمية الأحزاب خارج الائتلاف الحاكم في التحالف الوطني، ولكن معرفة برامج الأحزاب أو الناشطين وراء القائد لا تزال محدودة. ولا تعد الاندماجات الأخيرة بين الأحزاب المعارضة مفهومة على نطاق واسع، ففي بعض الحالات، يوجد التباس في أسماء وشعارات الحزب الجديد.

يرى المشاركون أنه تم منح المصداقية السياسية من خلال الانتخابات، ويتوقعون أن يكون هناك مزيد من المتنافسين السياسيين في الانتخابات المستقبلية. وأشار المشاركين إلى عدة شخصيات وطنية خارج الحكومة الذين شعروا انهم يمكن أن يكونوا منافسين سياسيين ذوي مصداقية في الانتخابات المقبلة، بما في ذلك رئيس الوزراء المؤقت السابق، الباجي القائد السبسي.

خامساً: الحكم المؤقت

في حين أختلف الوعي بخطة الحكومة الائتلافية ذات الأربع، اتفق معظم المشاركين أنهم لم يروا أي تقدم ملموس. فللحصول على معرفة أكثر وفائدة أكبر نجد برامج التنمية الإقليمية وخلق فرص العمل، تليها مشاريع الأمن والعدالة الانتقالية.

سيعمل التركيز على المجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، والتشاور مع الجمهور في خلق فرص العمل المحلية، والاتصالات حول الخطط والإنجازات على اقناع المواطنين بأن الحكومة تلتزم بالتقدم. ويقول المشاركون إن الثقة في قدرة الحكومة على فرض النظام العام هو شرط مسبق للاستثمار المطلوب والتجديد الاقتصادي. ويقترح البعض تقسيم متساو للموارد لاستخدامها لأغراض التنمية، على أساس المناطق المهمشة بشكل أكبر في ظل الحكومات السابقة، كمعيار مناسب للتوزيع، في حين يركز البعض الآخر على ضرورة التوزيع على أساس الحاجة أو عدد السكان.

لا يعبر المشاركون عن آراء موحدة حول ضرورة أو أولويات خطة العدالة الانتقالية التي تقودها الحكومة. فبعض المشاركين يجدون أن مناقشة العدالة الانتقالية موضوع من الصعب فهمه أو لا يشعرون بأنهم مطلعين بما يكفي للتعبير عن آرائهم بكل ثقة. وبالتالي، فإن هناك مجموعة واسعة من التوقعات بالنسبة لعملية الإصلاح، وخطة الحكومة على وجه التحديد.

وتعتقد الأغلبية أن أعمال المجلس الوطني التاسيسي متوقفة، وذلك بسبب الصراع السياسي الداخلي، والتركيز على المصالح الفردية. وكان من أكثر الأمثلة ذكراً هو التصويت الأخير لزيادة الرواتب أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية (NCA) من قبل المشاركين كمبرر لادعائهم ان المجلس الوطني التاسيسي (NCA) لا يركز على مهمته الأساسية – وهي صياغة الدستور.

سادساً: التطلع للمستقبل

بعد ثمانية أشهر من انتخابات المجلس الوطني التاسيسي (NCA)، نشأ إحباط كبير حيث يتساءل الناخبون عن مصداقية القادة المنتخبين في ضوء قدرتهم على الوفاء بوعودهم الانتخابية. وسواء استمر المشاركون في دعم لائحة الحزب السياسي الذين صوتوا لصالحه أم لا، ذكر الجميع تقريباً الوعود التي قطعت قبل الانتخابات و أثناء الحملات ووجود تباين في عدم وجود إنجازات ملموسة لتحقيق هذه الأهداف. ودعا عدد قليل لثورة أخرى لتذكير القادة الحاليين كيف حصلوا على مناصبهم.

وتتنوع التوقعات بشأن عملية صياغة الدستور، مع الدعم قوي لعقد الموعد النهائي في 23 أكتوبر 2012. وبتقديم مقطع واحد فقط من الدستور إلى الجمهور بشكل رسمي وكامل، يملك عدد قليل من المواطنين فكرة عن إجراءات عمل لجنة الصياغة. ولا تزال الآراء المتفاوتة بشأن الدور الذي سيلعبه الدين في الدستور قائمة وفقا لتقارير سابقة، فيما يتعلق بحقوق المرأة وتقسيم العمل بالتساوي.

هناك وجهات نظر متباينة بشأن التوقيت المناسب لإجراء الانتخابات الوطنية المقبلة، وأي نظام يجب استخدامه. ويزيد الاعتقاد أن تاريخ مارس 2013 مناسب لذلك، ولكن البعض يشير إلى أن الفترة الزمنية قصيرة جدا للتحضير بشكل كاف للانتخابات المقبلة.

النتائج الرئيسية

لتحديد ما هي العوامل التي ستؤثر على تقييم المواطنين التونسيين لأداء القادة المنتخبين والمعالم السياسية المحتملة في المستقبل، قام المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بإجراء 13 من مجموعات التركيز بمشاركة 120 مشاركاً في جميع أنحاء تونس في أول أسبوعين من يونيو 2012. وأجريت مناقشات جماعية مع رجال ونساء من مختلف الفئات العمرية، ومستويات التعليم. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن تكوين المجموعات في الملحق أ.

أولاً: اتجاهات الدولة

ويقول الغالبية العظمى من المشاركين في هذه الدراسة أن تونس تتجه إلى الاتجاه الخاطئ. وبالرغم من أن توقعات المواطنين اختلفت بشكل كبير في أثناء سير دراسات الرأي العام التي تم إجرائها في هذه المجموعة، أظهرت هذه الدراسة انخفاض ملحوظ حتى بالمقارنة بالمستويات السابقة. وقد تم التعبير عن هذه الآراء السلبية باستمرار في أنحاء البلاد، بالرغم من أن المزيد من المشاركين في سليانة وتونس تبنوا هذا الرأي أكثر من القيروان وتطاوين.

قال وكيل سفر، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 40 عاماً، "صحيح أن الانتخابات قررت من هم الفائزون، ولكن يجب علينا ألا ندع هذا البلد يسير في الاتجاه الخاطئ. ما الذي تغير في القيروان؟ مر اكثر من ستة أشهر ولم تفعل الحكومة شيئاً هنا"

وقال مدير اتصالات، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 49 عاماً، "الأحلام شيئ جيد - نحن بحاجة إلى مشروع سياسي يمكن تحقيقه. علينا أن نعمل معاً لتحقيق هذه المهمة. فقد انهار المشروع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع بن علي - نحن بحاجة إلى بديل ولكن لا يزال البحث مستمر."

وقالت متقاعدة عن العمل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 50 عاماً، "بالنسبة لي، كانت النساء أفضل حالاً قبل قيام الثورة. صحيح كان هناك ديكتاتورية، ولكن كامرأة كنت أشعر بالأمان عندما كنت أمشي في الشارع. الآن أرى الناس يقللون من شأن المرأة. أنا قلقة بشأن المستقبل لابنتي والأجيال القادمة."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 36 عاماً، "لم يكن علينا أن نسارع في منح الثقة لأشخاص غير مؤهلين. أنا لا انتقد حزب سياسي أو نظام، ولكني أنتقد المسئولين الحكوميين الذين ليسوا جديرين بالسلطة المعطاة لهم."

تظل التصورات حول التفاوت بين الأقاليم، وذلك وسط الاهتمام المتزايد في شكل من أشكال الحكم غير المركزي في صنع القرار ووضع الميزانيات. ويعد مدى دراية المشاركين باللامركزية والآثار المترتبة على هذا النهج في الحكم غير واضح، ولكن هناك رغبة واضحة في أدوار أكثر فاعلية للمواطنين على المستوى الإقليمي في تحديد الأولويات المحلية، وممارسة الرقابة على الحكومة المركزية، خصوصاً من حيث الإيرادات المتولدة من خلال الموارد المحلية.

وقال مزارع، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 36 عاماً، "تم تهميش سليانة في عهد كل من بورقيبة وبن علي. ولا نزال مهمشين اليوم، على الرغم من أن المحافظة لديها 22000 هكتار من الأراضي الخصبة."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "في الماضي، تم تجاهل الشمال الغربي بأكمله. الآن على الأقل يتحدثون عن الكاف وجندوبة وباجة. ومع ذلك يتم تجاهل سليانة تماماً - كما لو أنها لا وجود لها على

خريطة تونس. وأعتقد أن أكثر شيء نعاني منه هنا هو المحسوبية. لا يملك مواطنوا سليانة السيطرة على ما يحدث للثروة الخاصة بمنطقتنا."

وقال أستاذ، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 35 عاماً، "ذهبت الاموال المخصصة لتطوير المناطق إلى أماكن أخرى. ليس لدينا مصانع والسياحة تكافح. إذا قارنا تطاوين بالمناطق الأخرى، نجد أننا بدون أي مميزات. السبب الوحيد الذي يمكننا البقاء عليه هو أننا نعتمد على العائلة التي تعيش وتعمل في الخارج. يجب علينا تعزيز الفرص في منطقتنا."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 33 عاماً، "بالنسبة لي، تونس مثل سويسرا. أنا أصلا من متلاوي والخدمات والطرق مختلفة جداً. ألا ينبغي على الناس هناك أن يملكوا نفس الحق في الاستفادة من دفع الضرائب المستحقة عليهم؟"

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 27 عاماً، "تطاوين لم تستفد من الثورة. أشعر أن تطاوين لا تنتمي إلى تونس."

لا توجد فروق إقليمية، ولكن، في وجهات نظر المشاركين هناك فروق في ضرورة خلق فرص العمل. وقد تم الاستشهاد بافتقار التنمية بانتظام لتبرير مفهوم أن البلاد تسير في الطريق الخطأ. ويعد ارتفاع تكاليف المعيشة هو السبب الأكثر شيوعاً الذي استشهد به المشاركون للاعتقاد بأن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ. يقولون ان ارتفاع أسعار السلع الأساسية يعمل على خفض نوعية حياتهم بشكل كبير.

قالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 29 عاماً، "يجب على الحكومة مساعدة الخريجين في إنشاء مشاريع صغيرة. لماذا تقدم وزارة التنمية قروضاً لبعض الباحثين عن العمل وليس غيرهم؟"

وقالت عاملة في مصنع، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 36 عاماً، "إن الوضع يزداد سوءاً. الاسعار مرتفعة جداً - في الماضي كانت الخضروات والفواكه تباع بأسعار معقولة، ولكن هذا ليس الوضع الآن. كيف يفترض بنا أن ندير أمورنا مع عدم وجود فرص عمل؟"

وقال أستاذ، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 32 عاماً، "كثير من الناس يعتقدون انه بعد التخرج، سيكون من واجب الحكومة أن توظفهم وتطعمهم. ولم يعد هذا حق مسلم به. إذا لم يجد الطالب وظائف شاغرة في مجال معين، فإنه يجب عليه أن يبحث عن بدائل. تعمل الحكومة على تشجيع الناس على تأسيس المشاريع التجارية الصغيرة. يجب على الشخص الذي انهى التعليم الثانوي أن يجد الحلول لنفسه."

تعليقات تنتقد ممارسات الحكومة في توظيف العمالة وتزعم **افتقار الشفافية والعدالة.**

قالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "أشعر بخيبة أمل حقاً. أولئك الذين يحصلون على وظائف في الوقت الحاضر هم المتدينين الذين تعرضوا الى الظلم في الماضي بسبب ملابسهم الدينية. وطالبي العمل الجدد ما زالوا ينتظرون."

قالت مدرسة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 41 عاماً، "بدلاً من إعطاء مليارات الدينارات على سبيل التعويض، لماذا لا يتم استثمارها في خلق فرص عمل تنافسية؟ وأنا على يقين أن أولئك الذين يحصلون على200 دينار تونسي في الشهر الآن (مرتب البطالة صدر في ظل الحكومة المؤقتة السابقة) لن يرفض العمل إذا عرضت عليه ذلك."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 27 عاماً، "إن توظيف الخريجين يتم بشكل عشوائي في الوقت الحاضر مع عدم وجود مسابقات لشغل الوظائف. عندما كنت ابحث عن وظيفة وأتقدم بطلبات عبر الانترنت، لا أحصل على رد. إن التوظيف يتم بدون شفافية."

وقالت صاحبة عمل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "يجب على الباحثين عن العمل في سليانة المشاركة في مسابقات وطنية [لشغل وظائف القطاع العام]. فلا يتم ملء الوظائف الشاغرة في سليانة من قبل سكانها. لماذا يقومون بتوظيف الغرباء عن المدينة؟ أليس لدينا أشخاص يستحقون التوظيف؟ هذا لا معنى له بالنسبة لي."

انعدام الأمن في تونس - الذي تمثل بشكل أساسي في العنف القائم على أساس الهوية، والهجمات المنظمة من قبل المجموعات المماثلة للميليشيات والإجرام المرتبط بالمصاعب الاقتصادية –اصبح يثير مخاوف الجميع. ومع ذلك، تم ذكر المخاوف الأمنية باعتبارها السبب الرئيسي لحمل وجهات نظر سلبية على الوضع الحالي في تونس لاسيما في تونس والقيروان.

وقال أستاذ، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 59 عاماً، "إن أهم مهمة للحكومة هي توفير الأمن والتنمية لهذا البلد. إن الحكومة لا تفعل شيئاً، وهذا أمر خطير للغاية. تعطي الحكومة وعوداً كثيرة لكن ليس لديها الموهبة أو المال للوفاء بها. تقوم الأحزاب المعارضة بتنظيم الميليشيات لتنظيم الاعتصامات. أنا آمل بأن يتم استبدال هذه الحكومة بحكومة أخرى أكثر فاعلية في تعزيز الأمن والتنمية في المنطقة."

وقالت مدرسة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 27 عاماً، "استفاد الكثيرين من الثورة، وخاصة تحت اسم الدين. أنا ضد الجماعة الصغيرة من السلفيين التي من شأنها أن تتزايد في المستقبل. تشكل هذه الجماعة خطراً حقيقياً على هويتنا وأصلنا. أنها تشكل خطراً كبيراً. إذا كنا نريد انقاذ بلدنا وقيمنا ومبادئنا وتقاليدنا في ارتداء الملابس، يجب علينا توعية الناس. وسيتم معالجة المشاكل الأخرى مثل العمل، والمواطنة، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الرجال في المستقبل."

وقالت ممرضة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 48 عاماً، "أدليت بصوتي لصالح أحد الأحزاب التي بذلت قصارى جهدها في الانتخابات. الآن أخشى أن أذهب إلى سوق الاثنين لأنني لا أريد أن أتعرض للتحرش من قبل رجل ذو لحية. هذا ليس ما صوتت لصالحه."

وقالت عاطلة عن العمل، انثى، من تونس، تبلغ من العمر 33 عاماً، "الشيء الايجابي الوحيد الذي أراه هو أن بن علي وعائلته غادروا البلاد. الحكومة تعطي مجرد وعود، ولكن لا شيء ملموس حتى الآن. إن البلد في فوضى كاملة وليس هناك ما هو واضح. لقد مر 18 شهراً منذ هروب بن علي، لكنني لم أر أي تغيير حقيقي. لم أرى شيئا أكثر من مجرد كلام ووعود. معدلات البطالة في تزايد. ويوجد كثير من الناس العاطلين عن العمل الآن في حين أن الشركات تغادر البلاد."

يؤكد أولئك الذين يعتبرون أن الامور تتحرك في الاتجاه الصحيح على أهمية المسؤولية الفردية والحاجة إلى زيادة الوعي المدني. من خلال الدراستين السابقتين، ذكر المشاركون باستمرار الحاجة إلى تغيير "العقليات" كشرط أساسي لتحسين الوضع في تونس. يختلف تعريف نطاق تغيير هذه العقلية من التركيز على القيم الديمقراطية، والالتزام بحماية النظام الاجتماعي، أو مجرد الرغبة في النظر في مصالح الآخرين في نفس وقت النظر في المصالح الفردية.

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 25 عاماً، "من الرئيس إلى المواطن العادي، يجب علينا جميعاً خدمة وطننا من مواقعنا المحددة."

وقال باحث، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 36 عاماً، "من الناحية السياسية، نحن على الطريق الصحيح – لدينا أحزاب معارضة، لدينا صحف وقنوات تلفزيونية تحاول أن تبلي بلاءاً حسناً. إذا قارنا وضعنا بمصر، فنحن نشكر الله!"

وقالت ربة منزل، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 25 عاماً، "لما الناس متوترون للغاية؟ يجب علينا أن نتعلم أن نعيش سوياً برغم الاختلاف، سواء كان هذا الاختلاف ديني أو طبقي. يجب علينا التبسم في وجه بعضنا الآخر."

وقال موظف كشك، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 29 عاماً، "لكل شخص دور هام ليقوم به. عندما ذهبت إلى الخباز لشراء الخبز، لا بد لي من الانتظار في الصف لدوري. ولا بد لي من احترام الرجل العجوز والطفل الصغير أو المرأة أمامي في الصف. علينا أن نحترم الناس بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي - الطبيب أو عامل النظافة."

وقالت مديرة مكتب، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 46 عاماً، "الديمقراطية في أبسط معانيها – هي أن حريتك تنتهي عندما تبدأ حريتي. نحن جميعاً مسؤولون. إذا رميت أنا بالقمامة، لا أستطيع الزعم بأن البلد غير نظيف. لا استطيع إلقاء اللوم على رئيس أو حاكم، إن لم أكن على استعداد لتحمل المسؤولية لمساعدة نفسي."

وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم من أن الحكومة بعيدة جداً عن المواطن العادي، غير مدركة للمخاوف والاحتياجات المحلية، أو غير راغبة في معالجتها.

وقالت مديرة مقهى للإنترنت، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "عندما وصلت الحكومة المنتخبة إلى السلطة، كنا نظن أن البلد ستكون أكثر استقراراً. كنا نتوقع أن رجال الشرطة الذين أقسموا على حماية الناس، سيقومون بعملهم بأمانة وخدمة البلاد."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 39 عاماً، "لا شيء تغير. الفساد والتمييز ما زال متفشياً. الحكومة لا تفعل شيئا ملموسا لمعالجة هذا - كل ما لدينا هو كلمات."

ثانياً: أولويات المواطن

في الجولة الثالثة من البحث على التوالي، اعتبر التونسيين خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية ضمن أولوياتهم الرئيسية. ويخلق ارتفاع تكاليف المعيشة ضغطاً إضافياً على كافة الخصائص السكانية التي شملتها الدراسة. ويعد الاعتقاد بأن المسؤولين المنتخبين أو المعينين لا يبدون قادرين على معالجة مخاوفهم في إطار زمني يتسق مع توقعات المواطن ذو أهمية متساوية. وبعد ثمانية عشر شهراً من بدأ عملية الانتقال السياسي في تونس، يستمر المواطنون في إشارة إلى انعدام الأمن باعتباره أولوية مهمة أيضاً.

وقال وكيل سفر، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 40 عاماً، "صحيح أن الانتخابات حددت من هم الفائزون، لكننا لا نرى حتى الآن أي وظائف جديدة في القيروان. مرت ستة أشهر والحكومة لم تخلق أي فرص للعمل. يجب الوفاء بالوعود."

وقالت مساعدة بإدارة عامة، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 42 عاماً، "يجب على سكان تطاوين الاستفادة من الموارد التي تأتي من هنا. فعلى سبيل المثال، يتم إنتاج الغاز الطبيعي هنا، ولكن العائدات لا تعود إلى المحافظة والمقيمون بها لا يحصلون على الأفضلية في فرص العمل."

وقالت مديرة مكتب، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "يجب على كل من الرجل والمرأة أن يعملوا سوياً لمساعدة بعضهم البعض لأن الاسعار مرتفعة جداً. لا يمكن للرجل أن يوفر جميع احتياجات الأسرة من دون مساعدة من النساء."

وقال نادل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 31 عاماً، "إذا بقيت الاسعار مرتفعة، سوف نرى المزيد من المشاكل، مثل السرقة وعدم الاحترام. إذا كان الناس يعيشون في حالة فقر، سوف يضطرون للسرقة. البطالة مشكلة أخرى لابد من حلها. ليس من العدل استكمال الدراسة من دون الحصول على وظيفة لضمان حياة كريمة."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "عندما ارتفعت أسعار الفلفل الأخضر والطماطم والبطاطس بنسبة 2 دينار، سمعت بعض الناس يقولون انهم يرغبون في عودة بن علي. أنا لا أوافق أننا نريد إعادته، ولكن هذا الوضع ليس صحيحاً."

يتساءل المواطنين على أولويات الحكومة وقدرتها على التصدي للمخاوف الرئيسية للجمهور. في حين ما ينظر إلى الأحزاب المعارضة على أنها دليل قاطع على أن الديمقراطية تترسخ في تونس، إلا أنهم لا يدركون دورهم.

وقالت طالبة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 25 عاماً، "قدمت الأحزاب الحاكمة برنامجهم وأقسموا على خدمة البلاد. نحن لسنا حالمين - نحن نريد فقط أن تتعافى البلاد. لم نر أي تغيير. على العكس، نحن نسير إلى الوراء."

وقالت معلمة، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 46 عاماً، "جلبت لنا الثورة الحرية، ولكن السياسيين لا يعرفون كيفية الاستفادة منها. لدينا الآن أحزاب سياسية ولكن لا أحد يفكر في كيفية خدمة تونس. جميع محادثات أي شخص هو من حصل على أكبر عدد من الأصوات ومن سيفوز في الانتخابات المقبلة."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 26 عاماً، "هناك أزمة ثقة بين الحكومة والشعب. وأود أن يكون الناس أكثر صدقاً مع بعضهم البعض."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "بدأ الكثير من الناس يقولون انهم يفتقدون عهد بن علي. لا يشعر الناس بالأمان الآن. لا تغادر النساء منازلهم بعد غروب الشمس. في الماضي كنا نتنزه أينما نشاء في المساء. الشرطة لا تتدخل في حل النزاعات. والحكومة لا تفعل أي شيء لمعالجة مشاكلنا."

وقال صاحب أعمال، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 49 عاماً، "علينا احترام عمل الآخرين. يجب على المعارضة أن تعمل وتظهر ما ترمز إليه، بدلاً من انتقاد حزب النهضة فقط."

تعتبر الحكومة مسؤولة في المقام الأول عن تحسين الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد. يوجد تأييد واسع النطاق للتدخل الحكومي المباشر للتصدي للعنف الجسدي والرمزي.

وقال عامل زراعة، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 55 عاماً، "المسألة الاساسية هي الامن. فمن المستحيل توفير فرص عمل وزيادة الاستثمار في البيئة الحالية. وقد انتقلت العديد من الشركات إلى المغرب بسبب المشاكل الامنية هنا."

وقالت متقاعدة عن العمل، انثى، من تونس، تبلغ من العمر 66 عاماً،" يجب على الحكومة أن تكون حازمة وحاسمة ... يجب أن تحاكم الناس، وتظهر هذا على شاشة التلفزيون. أعتقد أن هناك ميليشيا يتم استخدامها لإلهاء الناس عن تأمين الاصوات للانتخابات المقبلة."

وقالت مهندسة، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 34 عاماً، "وقعت الحكومة في فخ الدفاع عن جانب واحد ضد الآخر. وتم تسييس الشرطة، ولم تعد مؤسسة وطنية."

وقالت ممرضة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 48 عاماً، "لماذا يجب أن أتعرض لمضايقات كل يوم اثنين عندما أذهب إلى السوق من قبل رجل ملتح؟ أنا أصلي، وأرعى أسرتي. هو لديه الحق في أن يكون هناك، كما أفعل أنا – ولكن علينا احترام بعضنا البعض."

وقال عامل في مصنع، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 41 عاماً، "يجب أن تستعيد قوات الأمن مكانها - كنا نكره الشرطة في عهد بن علي، ولكننا الآن نريد الأمن. عند قيام قوات الأمن باعتقال المجرمين، يجب على المحاكم أن تحاكم الناس على محمل الجد."

وقال مدير مكتب، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 49 عاماً، "في الماضي، كان بن علي يتصدى للعنف الاجتماعي، وكان يظهر فقط في ملاعب كرة القدم. أما الآن، تمارس مجموعة من الناس العنف الاجتماعي في الشوارع، والذي تحول إلى عنف سياسي. يجب على وزارة الداخلية أن تتخذ موقفاً الآن، أن تتصرف باسم البلاد."

ثالثاً: العمل والنشاط

مرت ثمانية عشر شهراً منذ بداية التحول السياسي في تونس، ولا يزال المواطنون مهتمين بالسياسة بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً في تعدد الأحزاب المكتشفة حديثاً والتي حصلت على السلطة في البلاد في أول انتخابات ديمقراطية حقيقية. **أولئك الذين صوتوا في انتخابات أكتوبر 2011 لا يزالون يشعرون بالفخر بأنهم مارسوا حقهم – وكثيراً منهم قام بذلك لأول مرة - ولكن أعربوا عن قلقهم إزاء مهارات الحكم للمسئولين المنتخبين.** وفي بعض الحالات، قال بعض المشاركين أنهم يمكن انهم صوتوا بشكل مختلف إذا كانوا قد استفادوا من التجارب السابقة.

وقالت ربة منزل، انثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 32 عاماً، "شعرت أنه من واجبي أن أشارك في التصويت. ولأول مرة، لم نكن نعرف نتائج الانتخابات قبل أن تحدث!"

وقال عامل زراعي، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 35 عاماً، "لقد اعتدنا على الاستماع إلى بن علي يقول: "سنفعل، سنفعل، سنفعل..." نحن نسمع نفس الشيء الآن، ولكن لا نرى أي شيء!"

وقال متقاعد عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 53 عاماً، "هل وضع التونسيين في الاعتبار انهم يصوتون لوضع الأساس لبلدهم وليس لاختيار الحكومة على وجه التحديد، واعتقد ان النتائج كانت يمكن أن تكون مختلفة جدا."

وقالت عاطلة عن العمل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 30 عاماً، "لم يسبق لي أن صوت من قبل وشعرت أن هذا من واجبي. وللأسف لم يحدث شيء. في خلال الانتخابات الأخيرة، قام الكثير من الناس بتحديد اختيارهم أثناء وقوفهم في صف التصويت. يجب إعطاء الناس المعلومات حول برامج الأحزاب وعدم الاستماع إلى الشائعات."

وقالت طالبة، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 27 عاماً، "لقد قمت بالتصويت العام الماضي، ولكن اليوم أرى أن الوضع لا يزال كما هو. يحصل الناس على الوظائف وفقاً لمعارفهم. مازال الفساد والتمييز منتشراً. حتى الآن سمعنا الكثير من الكلام، ولكن لم نرى أي أفعال."

أعرب المشاركون عن ترددهم حول إشراك الأحزاب السياسية في الانتخابات. وفي بعض الحالات، كان هذا بسبب وجود منخفض من الأحزاب في مجتمعاتهم، ولكن عدداً كبيراً من المشاركين أعربوا عن شكوكهم في أن الأحزاب يمكن أن تكون وسيلة ناجحة لمعالجة مخاوف المواطنين.

وقال أستاذ، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 35 عاماً، "إنها مشكلة المصداقية. تعطي الأحزاب وعوداً كثيرة، ولكننا نخشى أنه لن يتم تحقيق أي شيء. اعطاء وعود حول الخبز يعد أمر مثير للسخرية."

وقال نادل، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 27 عاماً، "ليس لدي الثقة في الأحزاب - أعرف أيضاً أنهم سوف يلجئون إلى التفاوض لخدمة مصالحهم الخاصة. يجب علي الاعتماد على نفسي."

وقال مدير كشك، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 29 عاماً، "لا يمكنني التورط مع أي حزب سياسي لأنني أعتقد أن الأشخاص الوحيدين الذين يمكنهم ذلك هم من يفهمون في السياسة حقاً. وقد لاحظت أن 10 مليون تونسي أصبحوا سياسيين. نحن محللوا كرة ممتازين عندما يكون ذلك في المواضيع. إذا كانت أمراض النساء هي الموضوع، سنكون جميعا خبراء في ذلك أيضاً!"

وقالت معلمة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 47 عاماً، "أحاول أن أفهم ما تقوم به الأحزاب، لذلك كلما كان هناك لقاء، سأحاول أن أحضر. ما لاحظته هو أن العديد من الأحزاب متشابهة جداً. انهم لا يريدون سوى الحصول على السلطة. يمكن لأحد الأحزاب أن يصل إليك من خلال طريق الديمقراطية، وحزب آخر من خلال طريق الدين، لكنهم جميعا يريدون الوصول إلى روما!"

وقالت أستاذة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 27 عاماً، "تصبح أجندات ودوافع الأحزاب الفعلية واضحة بعد الانتخابات. لم أر أي جهة مختصة يمكن أن تحكم البلاد وقيادة تونس في الاتجاه الصحيح."

في المقابل، ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره مخرج إيجابي لمشاركة المجتمع المحلي، على الرغم من أن التعريفات المحدودة لدوره في العملية الديمقراطية لا تزال قائمة. وتعد النساء أكثر عرضة للنظر في العمل التطوعي مع الجمعيات، بغض النظر عن مستويات العمل أو التعليم.

قالت معلمة، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 45 عاماً، "إن دور المجتمع المدني هو تخفيف من حدة التوتر، وامتصاص غضب الناس، والإحباط من خلال حملات التوعية. فإنها قد تلعب دوراً هاماً، خاصة في مساعدة ضحايا الثورة."

وقال سائق سيارة أجرة، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 35 عاماً، "من المفترض أن تعمل جمعيات مع المواطنين لتكون أكثر وطنية وأكثر توحيداً. يجب عليهم أيضاً مساعدتنا في تحديد كيفية حل مشاكلنا."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "إن دور الجمعيات ليس فقط التبرع بالبقالة. الناس في حاجة الى حل جذري لأنها سوف تحتاج دائماً للمساعدات. فبدلاً من اعطاء الناس الحلول المؤقتة، يجب أن تعمل الجمعيات على إشراك الناس في صنع القرار."

وقالت معلمة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 46 عاماً، "يجب عليهم أن يعبروا عن ضمير الشعب. يجب علينا عدم الاعتماد كلياً على الحكومة. يجب على المجتمع المدني مراقبة أداء الحكومة وضمان عدم وجود تلاعب."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 25 عاماً، "ثمة فرق مهم بين الماضي والحاضر هو أن المجتمع المدني يلعب دوراً أكثر نشاطاً. قبل اتخاذ قرار بشأن خطط التنمية والاستثمار للمناطق، تدعو [الحكومة] منظمات المجتمع المدني إلى اقتراح حلول."

وتختلف وجهات النظر حول دور وسائل الإعلام، واستمرت ضرورة التحقق من المعلومات من خلال مصادر متعددة. وتظل وسائل الاعلام الاجتماعية وتناقل الأقاويل هي أكثر المصادر الموثوقة للمعلومات.

وقالت مديرة مقهى للإنترنت، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "لقد تحسنت العلاقة بين وسائل الإعلام والمواطنين. في الماضي لم نكن نشاهد الاخبار. والآن نجتمع لمشاهدة البرامج السياسية على قناة نسمة وحنبعل و التونسية والوطنية."

وقالت عاملة في مصنع، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 47 عاماً، "عندما أشاهد قناة التلفزيون الوطني، أشعر أن الصحفيين غير مريحين. يحمل العاملون في قناة العربية الجرأة للتكلم بصراحة ووضوح، ولكن في تونس، وبشكل رئيسي على قناة الوطنية، فعندما يقرؤون الخبر ينتابك الشعور بأن الصحافيين ينظرون لشخص متهم بفرض الحدود."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 28 عاماً، "انهم لا يزالون يخدمون مصالح النظام السابق. أنهم يفتقرون إلى الشفافية لأني أشاهد العديد من الأحداث على الفيسبوك التي لا يتم التحدث عنها على قناة الوطنية."

وقالت معلمة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 46 عاماً، "في بعض الاحيان تكون الحقيقة مثيرة للصدمة. لقد عشنا في تونس لفترة طويلة ولكن لم نرى الثلوج في طبرقة مطلقاً. والآن رأيناه، وهذا يجعلنا نريد أن نذهب للزيارة. تحدث المشاكل التي تواجه المنطقة كل شتاء ولكن نحن لم نعتاد على سماع ذلك."

رابعاً: القيادة السياسية

بعد ستة أشهر من توليه منصب رئيس الوزراء، استمر سجل حمادي الجبالي الحافل المعروف بنضاله ومعاناته في ظل نظام بن علي في أثره على المواطنين، حتى وإن كان يتم متابعة قراراته كرئيس للحكومة متابعة دقيقة. وقام بعض المشاركين بالتشكيك في صدق الجبالي، ولكن العديد أعربوا عن ثقتهم في قدرته على اتخاذ قرارات سليمة للحزب والبلاد.

وقال نادل، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 31 عاماً، "لقد قضى 15 عاما في الحبس الانفرادي. لقد قام بالكثير من التضحيات. فهو متخصص ومتواضع.

وقال متقاعد عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 53 عاماً، "دائماً ما يبتسم [الجبالي] لكن اعتقد أنه يخفي مرارة. فهو يعاني لأن الناس لا تسمح له القيام بعمله. اذا كان هناك من يرث شيء، من تعتقد انه سيعين لرعاية ممتلكاته؟ ابنه أو شخص يثق به، بالطبع. هذا هو ما فعله حزب النهضة والناس تتهمهم بالمحسوبية. كيف يقوم شخص بتعيين شخص ما لا يعرفه ويحاسب على ما يفعله هذا الشخص؟"

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "سمعت أنه كان في السجن، وناضل في الماضي. عندما أرى وجهه المبتسم الآن، أتساءل عما إذا كان يشعر حقاً بالمحتاجين في بلاده. وحيث أن كل السلطة في يديه، لماذا ليس له رد فعل فاعل؟"

وقال أستاذ، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 35 عاماً، "أقدر أنه ناشط، لكنني لست واثقا من أنه يمكن أن يكون سياسي جيد."

وقال متقاعد عن العمل، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 72 عاماً، "ليس لديه الخبرة الصحيحة - من السجن إلى السلطة!"

وقالت عاطلة عن العمل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 33 عاماً، "إنه وقور ومهيب. ويعطي الانطباع بأنه يمكنك الوثوق به، والاعتماد عليه. انه رجل محترم."

لا تزال تجربة منصف المرزوقي كناشط في مجال حقوق الإنسان تكسب الاحترام. ومع ذلك، أعرب المشاركين عن ارتباكهم فيما يتعلق بعدم انتظام سلوكه. ومن بين شركاء الائتلاف الثلاثة، غالباً ما تم انتقاد أداء المرزوقي كرئيس للجمهورية من قبل المشاركين.

قال عاطل عن العمل، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 36 عاماً، "إنه ذكي، ولكن رئيس الجمهورية يحتاج هيبة وقبضة من حديد- ليس لقمع الناس، ولكن للحكم بفاعلية. إنني أقدر تواضعه، ولكن الناس ينظرون إلى هذا على أنه ضعف. انه رجل جيد لكنه يحتاج إلى أن يكون حازماً."

وقال فني، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 36 عاماًن "لدينا رئيس من نوع جديد- واحداً بسلطات قليلة وحرية لتتصرف بشكل مختلف تماماً عن الأخير. هذا أمر جيد لأن رئيسا بكثير من السلطة سوف يصبح طاغية."

وقالت ربة منزل، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 35 عاماً، "عندما تم تعيينه في بادئ الأمر، طلب من الناس إعطائه ستة أشهر للبدء في رؤية التغيير. لقد قدمنا له ذلك الوقت، ولم نرى شيئا - انه كاذب."

وقال موظف بالقطاع العام، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 25 عاماً، "انه يلعب دور المعتوه بإفراط. انه يقدم نفسه على أنه فيلسوف يساء فهمه ومتواضع للغاية."

وقالت مديرة مكتب، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "يجب أن يتخلص من حراسه الشخصيين وسيارته الفاخرة. يجب ان يتصل مرة أخرى بالناس وأن يستمع إليهم. أود أن يتوقف الناس عن التصفيق له."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 35 عاماً، "انه لا يملك الكاريزما التي كان يملكها الرؤساء السابقون لتونس، ولكني أحبه."

وقال عامل زراعي، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 35 عاماً، "انه لا يتمتع بسلطة نفس الرئيس السابق. أنه يحظى بشعبية كبيرة، وليس لصاً. ويبدو أنه متمرد أيضاً. إنه مثقف لكنه يفتقر إلى الخبرة السياسية."

وقد أوضح رئيس المجلس الوطني التاسيسي (NCA)، مصطفى بن جعفر، إلى المشاركين أنه سياسي جدي وذو خبرة في محاولة للحفاظ على النظام في التنوع السياسي للمجلس الوطني التاسيسي (NCA). ويرى المشاركون تعليمه وطريقة تحدثه كسمات إيجابية وسلبية.

وقالت طالبة، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 27 عاماً، "من المؤسف أنه تم ترشيحه كرئيس للمجلس الوطني التاسيسي (NCA). فقد تم تقليص دوره إلى تسوية النزاعات. وقد خفض ذلك من قيمته."

وقالت أستاذة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 27 عاماً، "إنه سياسي حقيقي. عندما أشاهد مقابلات شخصية معه على شاشة التلفزيون، أشعر أنه شخص محترم ورسمي. فهو شخص متعمق."

وقالت معلمة، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "انه مثل المراقب في المدرسة التر أعمل بها. إنه يقرر فقط الوقت المخصص لكل عضو أن يتكلم ويخبط على المكتب. انه يظهر على وسائل الاعلام مطالباً الناس بوقف الاعتصامات. ولكن من الناحية العملية، لم يحقق الكثير."

وقالت عاطلة عن العمل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 33 عاماً، "انه الشخص المناسب في المكان المناسب. فهو أفضل شخص لشغل منصب رئاسة المجلس الوطني التاسيسي (NCA). فهو شخص موهوب وصادق."

وقالت معلمة، انثى، من القيروان، تبلغ من العمر 46 عاماً، "أكن له كل الاحترام، ولكن لدي شعور انه تمييزي. ليس فقط مع القصاص [عضو حزب الإرادة الشعبية في المجلس الوطني التاسيسي (NCA)]. لقد لاحظت انه في بعض الاحيان يكون غير عادل وعدواني مع بعض الأعضاء."

هناك تصور واسع أن حزب النهضة يهيمن على الائتلاف الحاكم ويعمل لخدمة مصالحه. في بعض الحالات، فإن هذا يتم تفسيره من خلال مستوى تنظيم النهضة وعدد المقاعد التي يستحوذ عليها في المجلس الوطني التاسيسي (NCA).

وقال فني، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 35 عاماً، "إن حزب النهضة هو الحزب الحاكم، ولدي انطباع بأنهم يريدون السيطرة على كل شيء. لديهم القدرة على أن يصبحوا طغاة. كانوا يسيرون في الاتجاه الصحيح من قبل ولكن الآن يريدون اخضاع كل شيء."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً،" اننا لم نر أي تحسن منذ فوز حزب النهضة. إنه يخدم مصالحه الشخصية. غادر هؤلاء الناس السجون ويتمتعون بالحياة الآن."

وقالت مدرسة، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 35 عاماً، "تم نقش ثلاثة وعشرين عاماً من المعارضة للدولة على المجتمع. فقد أصبح جزءاً من طبيعتنا أن نعارض - وهذا هو السبب الذي جعل الناس ينتقدون حزب النهضة، ولكن ينبغي لنا أن نسمح لهم بالقيام بعملهم."

وقال صاحب شركة صغيرة، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 58 عاماً، "لقد تم انتخابهم شرعياً، لذا يجب على الناس مساعدتهم. قد لا يفوز حزب النهضة بالانتخابات القادمة - انهم يعملون بجد ولكن لديهم خبرة محدودة، ويحرزون تقدماً بطيئاً. يجب دعم أي حكومة منتخبة من قبل المواطنين التونسيين."

وقال موظف بمتجر، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 29 عاماً، "ان بن جعفر والمرزوقي ليسوا السلطات. حمادي الجبالي لديه الحق في استخدام السلطة."

ويفسر آخرون اختلال توازن القوى إلى نقاط الضعف الموجودة في عضوي التحالف الآخرين.

وقال مدير مشروع، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 49 عاماً، "إن تحالفات [التكتل] في تناقض صارخ مع قناعاتها. إن التكتل ينفذ مشروع سياسي يختلف تماما عن ذلك الذي تحدث عنه أعضائه قبل الانتخابات. إنه حزب انتهازي."

وقال وكيل سفر، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 40 عاماً، "كنت عضوا في التكتل قبل الانتخابات. ولكن الآن قد تغير برنامجها تماما بعد انضمامه الى "الترويكا". هذا هو السبب في وراء بقاء نسبة مئوية صغيرة من أعضائه الأصليين في الحزب اليوم."

وقال سائق سيارة أجرة، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 35 عاماً، "إن التكتل حزب ذكي وواقعي. إنه يحاول التعامل مع الامور بطريقة سليمة، لكنه يكافح من أجل شرح هذا لأنصارهم - وهذا هو السبب في حدوث انقسامات بينهم."

وقالت ربة منزل، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 25 عاماً، "كنا اعمياء عندما صوتنا لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR). كنا نظن أننا سوف نرى بشكل أفضل مع النظارات ولكننا كنا مخطئين."

وقال مدير مشروع، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 49 عاماً، "لقد فقدنا المرزوقي وأعضاء آخرين من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR). فقدناهم كناشطين في مجال حقوق الإنسان. فمن الواضح أن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR) لا يعرف كيف يحكم."

وقالت متقاعدة عن العمل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 60 عاماً، "أراد المرزوقي أن يكون رئيسا بأي ثمن. ومن شأن أي شخص عنده كرامة ألا يقبل مثل هذا المنصب بسلطة مخفضة. إن الرئيس الحقيقي هو راشد الغنوشي [النهضة] و الآخرون هم مجرد دمى."

وقالت طالبة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 25 عاماً، "لقد صوتت لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية (CPR)، وكنت مقتنعة بأنهم سوف يقودون البلاد إلى بر الأمان. وأعتقد أن المشكلة تكمن في أن المرزوقي طيب جداً وساذج. إن السياسة لعبة قذرة وقد وقع في الفخ."

وينظر عادة إلى المندمجين في الحزب منذ الانتخابات بصورة إيجابية، على الرغم من أن الوعي بالأسماء والبرامج الجديدة لا يزال غير واضح. وتتساءل مجموعة صغيرة من المشاركين أيضاً عن دوافع هذه الأحزاب، ويشكون في قدرتهم على مواجهة التحديات الملحة.

وقال مدير مكتب، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 49 عاماً، "إن الحزب الجمهوري هو مجموعة من الأحزاب التي لم تنجح في الانتخابات ولذلك فقد اندمج في محاولة لزيادة فرصهم في المستقبل. ولسوء الحظ فإنهم سيخسرون مرة أخرى لأن ما جمع بينهم ليس برنامجاً، ولكن خسارتهم."

وقال مهندس، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 32 عاماً، "يعد مايا [جريبي - الأمين العام للحزب] مما لا شك فيه رمز ناشط. إن [الحزب الجمهوري] لديه وجهة نظر معتدلة تقدمية. أنهم يمثلون قدراً كبيراً من النسيج الاجتماعي التونسي. مع وجود ابراهيم أحمد [التجديد]، ووزير السياحة السابق، يمكنهم الفوز في الانتخابات المقبلة."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "أعطى حزب [نجيب الشابي] الأموال إلى الناس للتصويت له. ماذا نتوقع من هذا الحزب الذي يشتري أصوات المواطنين؟"

وقال عامل في مصنع، ذكر، من القيروانن يبلغ من العمر 41 عاماً، "إننا نأمل أن يقوم هذا الحزب بخدمة تونس. لا ينبغي علينا أن نحكم على شخص لأنه كان وزير سابق لمدة سنة أو سنتين. لا ينبغي لنا أن نقيم الناس قبل التأكد من انهم مذنبون. اذا كان الحزب يمثل المعارضة، ونأمل أن تكون بناءه، وإذا وصل إلى السلطة، نأمل أن يخدم تونس."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 29 عاماً، " المسار - هو مزيج من معظم الأحزاب المقسمة ... التجديد والقطب. يعتقدون بأنهم معاصرون."

قال عاطل عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 33 عاماً، "إنها أحد الأحزاب التي لعبت دورا في المعارضة الوهمية لبن علي. قبل زعيمهم المال لخوض الانتخابات الرئاسية لعام 2009. لا أستطيع أن أصنفه كمعارض فعلي."

وقال عامل في مصنع، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 41 عاماً، "المسار؟ اختاروا أسماء كبيرة ولكن من هم؟ ماذا يفعلون؟ لم نرى شيئاً."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 34 عاماً،"المسار هو أحمد إبراهيم. هذا هو كل شيء."

على الرغم من بلوغ ثالث أكبر عدد من المقاعد في انتخابات المجلس الوطني التاسيسي (NCA)، ينظر إلى قائمة **حزب العريضة الشعبية على أنها استفادت من الناخبين السذج** ولا يسهمون على نحو بناء في عمل المجلس.

وقال مهندس، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 32 عاماً، "أعتقد أن حزب العريضة الشعبية استفاد من تلاعب وسائل الإعلام واستفاد من الشعب التونسي البسيط."

وقالت معلمة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 46 عاماً، "الشخص الوحيد الذي استفاد من الانقسامات القبلية هو [زعيم حزب العريضة الشعبية هاشمي] حمدي. الخلاف موجود وهاشمي جعل من هذا قضية مرة أخرى."

وقالت طالبة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 25 عاماً، "انهم يوزعون الأموال لشراء أصوات الناخبين. يتساءل الناس كيف حصل [حمدي] على مثل هذا العدد الكبير من الاصوات."

وقالت مساعدة إدارية، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 36 عاماً، "ليس لديهم برنامج واضح. إن عضو المجلس الوطني التاسيسي (NCA) الوحيد الناشط هو القصاص، لأنه واحد من الناس."

وقال مدير معهد، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 39 عاماً، "كنت مولعا بقناة المستقلة. وفي وقت معين، انتقد هاشمي حمدي بن علي. عندما كان الجميع يمدح بن علي، هو الوحيد الذي قال "لا"، وأبرز جميع أخطاء النظام."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 33 عاماً، "استخدم هاشمي حمدي قناة تلفزيونية خاصة به لإلقاء خطب شعبية 24 ساعة في اليوم. لقد خدع الناس. إذا سنحت لحمة الهمامي نفس الفرصة، لكان قد حصل على 30 إلى 40٪ من الاصوات."

وعلى سبيل المقارنة، يستقبل زعيم حزب المبادرة كامل مرجان ردود فعل متفاوتة، مع وجود العديد من المشاركين يشيرون إلى خبرته السابقة في مجال السياسة والحكومة كصفات تميزه عن غيره من السياسيين.

وقالت مديرة مكتب، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "قبل الانتخابات، عملت إجراءات حزب المبادرة على تعزيز الحزب. ومع ذلك، بعد الانتخابات حاول الحزب الدخول في تحالفات مع آخرين يسعون للإطاحة بالحكومة الحالية. إنه حزب جيد، ولكن في الوقت الحالي، نحن لا نرى أفعاله. أعتقد أنهم يبيعون الاوهام."

وقالت معلمة، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 35 عاماً، "قد يكون لمرجان أفكار مختلفة ولكن ماضيه لن يسمح له بالعودة إلى السلطة السياسية."

وقال فني، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 30 عاماً، "عندما اطرد المرزوقي السفير السوري، كان مرجان هو الشخص الوحيد الذي أعرب عن قلقه ازاء الجالية التونسية في سوريا. كعضو سابق في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، كان مكروهاً من قبل العديد من التونسيين، لكنه أظهر قلقه على المواطنين."

وقالت عاملة في مصنع، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 36 عاماً، "كمال مرجان؟ حاول إنشاء مكتب في سليانة، ولكن بعض الناس أحرقوه، ولذلك غادر."

وقال طالب، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 25 عاماً، "سأحاول تقييمه من دون الإشارة إلى التجمع الدستوري الديمقراطي. هو دبلوماسي ممتاز. ومتحدث جيد. وسياسي مختص. علينا الاستفادة من نصائحه السديدة."

تم إجراء مجموعات تركيز أسبوع قبل الافتتاح الرسمي لحزب نداء تونس من قبل رئيس الوزراء المؤقت السابق، الباجي القائد السبسي. وأشارت ردود الفعل حول المبادرة حيرة بين حزب مكون من الاندماج الأخيرالذي أسفر عن تحالف الحزب الجمهوري الجديد.

وقال طالب، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 25 عاماً، "لدي ثقة في اثنين من السياسيين. الأول هي مي الجريبي فهي ليست جشعة أو متسلقة اجتماعية. رفضت الموافقة على زيادة رواتب المجلس الوطني التاسيسي (NCA). والثاني هو الباجي القائد السبسي. فهو سياسي مخضرم، ويمكن أن يعمل مع الآخرين."

وقالت ربة منزل، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 32 عاماً، "السبسي؟ إنه "الأب الروحي" لتونس! إنه سياسي ذكي ولديه هيبة."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 33 عاماً، "انه يتضمن العديد من أعضاء حزب بورقيبة الدستوري. خدم السبسي في عهد بورقيبة منذ أن كان يبلغ من العمر 30 عاماً. لا أعتقد أن الأعضاء السابقين للحزب الدستوري أو أحزاب التجمع الدستوري الديمقراطي السابق يمكنهم اقناع الناس بالثقة بهم مرة أخرى. إذا كنا لا نستبعد الناس الذين عملوا مع بن علي، سوف نواجه العديد من المشاكل."

وقالت طالبة، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 25 عاماً، "لم يكن يجب حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. الآن لديك أعضاء قدامى ينضمون لأحزاب أخرى. يظهر العديد من أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي مرة ثانية تحت غطاء أحزاب جديدة. في الماضي، كان من الواضح كيفية التعرف عليهم، والآن لم يعد هذا هو الحال."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "ربما لدي ثقة في السبسي كسياسي. وأعتقد أن محمد الغنوشي هو خبير في الاقتصاد. إذا عملوا معاً، قد تكون لديهم القدرة على انقاذ البلاد. فهم مهرة بما يكفي للقيام بالتغيير."

خامساً: الحكم المؤقت

في أبريل، بعد أربعة أشهر من توليه منصبه، أعلن رئيس الوزراء الجبالي خطة الحكومة الانتلافية التي تعمل على اربع نقاط لعام 2012، بما في ذلك التركيز على: تعزيز التنمية الإقليمية، وخلق فرص العمل، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتحقيق العدالة الانتقالية. وقد طلب من المشاركين في مجموعة التركيز المشاركة بما يعرفونه عن كل نقطة من نقاط خطة الحكومة، وتقييمهم لأداء الحكومة حتى الآن، وكيف يعتقدون شخصياً في معالجة هذه القضية. في حين يختلف وعي المواطن حول تفاصيل الخطة بشكل واسع، هناك توافق عام في الآراء على أن ما تم إنجازه من نتائج ملموسة يعد قليل، إن وجد. وفي بعض الحالات، قام المشاركون بالدعوة إلى المزيد من الصبر، على الرغم من أن الاحباط المتزايد ونفاد الصبر هو الأكثر شيوعاً.

وتعتبر جهود التنمية المحلية مرتبطة بالنظام السابق لبن علي، مع تقدم ملموس محدود حتى الآن.

وقالت معلمة، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 48 عاماً، "كانت هناك شائعات حول نوايا المستثمرين في فتح شركات وتوظيف الناس، ولكن حتى الآن لم نر شيئاً."

وقال مدير مكتب، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 49 عاماً، "وفقا للحكومة، هناك خطة للترويج للمناطق من خلال مشاريع التنمية - لاحظنا أنها نفس مشاريع النظام السابق. هذه الحكومة ليس لديها جدول أعمال بديل حقيقي."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 29 عاماً، "إن دراسات المشروع يجب أن يتم التعجيل بها حتى لا يبحث المستثمرون عن مكان آخر."

وقالت طالبة، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 27 عاماً، "انهم مشغولون بعمل الأشياء التي ليست ذات أهمية مثل تعويض السجناء السابقين ورفع راتب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي (NCA). يجب انفاق هذه الأموال على حل المشكلات المحلية."

وقال حلاق، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 34 عاماً، "الصبر، من فضلكم! هل تريدون الحصول على كل شيء بين عشية وضحاها؟ أعلنت الحكومة عن خطتها. المشكلة هي أن الناس لا يفهمون ان الحكومة تحتاج الى وقت لتنفيذ البرامج. إن بعض الناس صبورون، وبعضهم الآخر لا، وآخرون يرغبون في الاستفادة من التأخير لأغراض سياسية."

انخفاض مستوى الوعي بخطط الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب الخلاف على نماذج خلق فرص عمل تعمل على إحباط المشارك.

وقالت عاطلة عن العمل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 30 عاماً، "انها أولوية، والسبب وراء الثورة. واقترح الناس حلولا حتى ننظر في تلك المقترحات. لا ترغب في التوظيف في القطاع العام، إذاً لماذا لا تسهل إنشاء مشاريع خاصة. عندما يقوم شخص ما بفتح مشروع لنفسه سيقوم بتوظيف ما لا يقل عن 4 أو 5 آخرون لذلك ليس عليك التفكير بهم بعد الآن."

وقال مساعد أستاذ جامعي، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 33 عاماً، "يجب أن يكون هناك مشاريع كبيرة لتلبية احتياجات الناس وتوظيف طالبي العمل غير المهرة."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 33 عاماً، "نعلم أن وظائف القطاع العام لا يمكن أن تولد الربح للبلد ولهذا السبب يجب على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تعمل على زيادة الوعي وتشجيع رجال الأعمال لإقامة المشاريع الاستثمارية، حيث لا يوجد الكثير من المشاريع."

وقالت ربة منزل، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 41 عامأن "يتم تدريب أختي كمدرسة. لقد كانت من العاطلين عن العمل لفترة طويلة. لا توجد فرص عمل. يجب على [الحكومة] على الأقل أن توفر فرص عمل للخريجين."

وقالت عاطلة عن العمل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 25 عامأن "تم تخصيص جزء من ميزانية عام 2011 لفرص العمل في القطاع العام. حتى اليوم، لم نر أي توظيف للعاطلين عن العمل. حصلنا على وعود فقط، ولا شيء أكثر من ذلك."

وقال سائق سيارة أجرة، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 37 عاماً، "توجد معظم آبار النفط في تطاوين، ولكن مراكز تدريب الحفر موجودة في قابس. لماذا لا يتم إنشاء مراكز هنا؟ الناس هنا عاطلون عن العمل."

وقالت عاملة في مصنع، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 36 عاماً، "على الحكومة ان تفكر في بناء المصانع، وإعداد المنافسات الإقليمية لتوظيف الباحثين عن عمل. نظمت الحكومة المنافسات الإقليمية في قفصة وسيدي بوزيد، ولكن ليس في سليانة."

أعرب المشاركون عن وجهات نظر متباينة حول الحاجة إلى العدالة الانتقالية، ولكن اتفقوا على الحاجة إلى الأمن.

وقالت مديرة مشروع، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "ينعم السلفيون فقط بالأمن والاستقرار. عندما نشتكى سلوكهم، قال رجال الشرطة أنهم تلقوا تعليمات بعدم القاء القبض عليهم. حدث هذا أيضا في جندوبة وطبرقة. أرسلت قوات الأمن في ولاية جندوبة وطبرقة رسالة بالفاكس إلى وزير الداخلية لإبلاغه أنهم يقومون بعملهم في المناطق سواء قام بتقدير هذا أو لا . هذه ليست عدالة."

وقالت مديرة مكتب، أنثى، من تونسن تبلغ من العمر 48 عاماً، "لا يزال جميع المجرمين الهامين أحرار."أنظر إلى الطرابلسي ... لماذا لا يزال بن علي في المملكة العربية السعودية؟ يجب أن نبدأ به هو وزوجته، وننتقل بعد ذلك إلى إصلاح المحاكم الفاسدة."

وقال طالب، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 25 عاماً، "من الواضح، أنهم يقومون بجمع الملفات وسيقومون بإعداد قضايا ضدهم، لكننا لم نر شيئاً ملموساً حتى الآن. إذا كان لدينا فكرة حقيقية عما حدث في الأيام الأولى للثورة، سنعرف من يجب أن يحاكم."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 38 عاماً، "لقد أضر بعض القضاة بالصالح العام. يجب تقديمهم للعدالة وليس فقط تسريحهم، من أجل توجيه رسالة قوية إلى القضاة الآخرين حول ما هو غير مقبول."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "يجب وضع عائلات الشهداء والجرحى كأولوية. يجب معاقبة بن علي وعائلته أيضاً، ولكن يمكن تأجيلها. ما هو أهم الآن هو حل المشاكل الملحة للبطالة."

وقال صاحب كشك، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 49 عاماً، "هل كانت لدينا ثورة حقاً؟ كيف يمكنك معاقبة نقيباً في الجيش بالموت بينما تترك رئيسه الجنرال عمار حراً؟ يجب معاقبة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم."

جنبا إلى جنب مع الحكومة الائتلافية، كان أعضاء المجلس الوطني التاسيسي (NCA) في منصبهم لفترة الستة أشهر الماضية. وقد طلب من المشاركين في مجموعة التركيز التفكير في هذا العمل، وإلى أي مدى يشعرون أنه يمكنهم الوصول إلى هؤلاء المسئولين المنتخبين. **بينما الفخر في التصويت في أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في تونس لا يزال مرتفعا، أعرب الناخبين عن سخطهم في عدم قدرتهم على الوصول إلى أعضاء المجلس الوطني التاسيسي (NCA) وأن قدرتهم على التصدي للمخاوف التأسيسية محدودة.**

وقال سائق سيارة أجرة، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 35 عاماً، "انهم لا يتفاعلون مع الناس. في البداية كانوا متحمسين للثورة، ولكنهم الآن يتمتعون بامتيازات كثيرة، وقلقون من الحصول على 4200 دينار. كما أنهم مشغولون تماماً في كتابة الدستور حتى نسوا مشاكل الشعب."

وقال مدير مكتب، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 49 عاماً، "لم أحاول الاتصال بأحد أعضاء المجلس الوطني التاسيسي (NCA) بنفسي، ولكن أود أن أقول أنه لا توجد قنوات اتصال واضحة للقيام بذلك. وقد يقول البعض أننا انتخبناهم لاتخاذ القرارات نيابة عنا لذلك يجب علينا أن نتركهم يعملون."

وقالت معلمة، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 50 عاماً، "انهم لا يخدمون الناس. لا يكتبون الدستور ولا يقترحون مشاريع للقوانين. يمكنك أن تشعر أنهم يعرفون أنهم مخطئون، وهذا هو السبب أنهم لا يستطيعون مواجهة الناس."

وقال طالب، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 25 عاماً، "أعضاء الترويكا مشغولون بخدمة مصالح أحزابهم في الانتخابات المقبلة. وأحزاب المعارضة مشغولون بالتنافس وبدء النزاعات."

سادساً: التطلع إلى المستقبل

بعد ثمانية أشهر من انتخابات المجلس الوطني التاسيسي (NCA)، يتزايد الإحباط حيث يتساءل الناخبين حول قدرة القادة المنتخبين على الوفاء بوعودهم الانتخابية. وتزداد المخاوف الاقتصادية والاجتماعية في التطورات السياسية، بما في ذلك صياغة الدستور. **على الرغم من هذا الانفصال المتزايد عن عملية صنع القرار في تشكيل الإطار السياسي للبلاد، تظل أولويات المواطن للدستور متسقة.**

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "نحن على استعداد لقول "اتركونا" مرة أخرى. نحن صبورين على النهضة بدون إرادتنا لأننا في انتظار صياغة الدستور. يمكنهم اختيار ستة خبراء لتعديل الدستور السابق. لسنا مقتنعين بالفكرة القائلة بأن المجلس الوطني التاسيسي (NCA) سيقوم بإعداد دستور جديد. انهم يضيعون الوقت، وليس لدينا خيار، غير الانتظار."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "تونس هي بلد عربي ومسلم، ولغتها هي اللغة العربية، ودينها هو الإسلام. [مشيرة إلى المادة الأولى من الدستور التونسي السابق]."

وقال حلاق، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 26 عاماً، "لا ينبغي أن يذكر الدين لأنه في الدين يجب أن نكون متسامحين، ولكن في السياسة، هذا ليس الحال."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "معظم التونسيين مسلمون. لدينا بعض الأقليات اليهودية والمسيحية. وهم مرحب بهم، ولكن تونس هي بلد مسلم. بالنسبة لي، لا يعد السلفيين هم المسلمين الحقيقيين لأن أفكارهم أصولية جداً. النقاب ليس واجباً في الإسلام. يرغب السلفيون في فرض الكثير من الالتزامات على الناس."

وقال إداري، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 50 عاماً، "لا يملك الرئيس الحق في تجديد ترشيحه بعد ولايتين للرئاسة. ويجب التحقق من الحسابات المصرفية للرئيس وعائلته قبل تعيينه وبعد ان يترك الرئاسة."

وقال مهندس، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 32 عاماً، "يجب أن تكون أولوياتنا هي هويتنا وكرامتنا والحق في العمل وحرية التعبير من أجل الدستور."

وقال متقاعد، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 62 عاماً، "يجب تعزيز استقلال السلطة القضائية. لا يتضمن الدستور القديم أي توضيحات حول هذا."

وقالت ربة منزل، أنثى، من تطاوين، تبلغ من العمر 28 عاماً، "يجب عدم تغيير القوانين المتعلقة بالزواج، والميراث، والقضايا الشخصية والعائلية. يجب عدم تعديل الحقوق المكتسبة للمرأة."

وقال موظف في متجر، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 29 عاماً، "يجب تسليط الضوء على المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور. الإسلام يكرم المرأة. ولا يجب أن تبقى المرأة في المنزل."

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "يجب أن يكون [الحق في العمل] في المقدمة. يجب أن يكون الحق في حقاً دستورياً."

وبالنظر إلى ما هو أبعد من الدستور، يحمل المواطنين وجهات نظر متباينة حول المجموعة المقبلة من الانتخابات في تونس. في حين أن العديد يشير إلى مارس 2012، يتخوف البعض الآخر من أن الفترة الزمنية قصيرة جداً لتحقيق الاتفاق السياسي المطلوب وإعادة البدء في هيئة إدارة الانتخابات.

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "نأمل ألا يدفع السياسيين المال لشراء الأصوات."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تطاوين، يبلغ من العمر 36 عاماً، "أعتقد أن خيار المواطن معروف مقدماً. يدعم الناس الحزب الذي يقود الحكومة اليوم، وسوف يدعمونه مرة أخرى غداً."

وقال مدير مكتب، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 49 عاماً، "من المفترض أن تصبح الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات (ISIE) وزارة حكومية دائمة، معترف بها في الدستور. إن كمال الجندوبي رجل صادق - إذا استمر هو وأمثاله في المشاركة، ستسير الانتخابات على ما يرام."

وقال مختص في تكنولوجيا المعلومات، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 25 عاماً، "سيكون هناك مشاكل نظراً لوجود عدد من الأحزاب والأموال السياسية أيضاً."

وقالت متقاعدة عن العمل، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 60 عاماً، "لن تسير الانتخابات المقبلة بسلاسة مثل السابقة. يقول البعض أنه إذا فاز حزب النهضة، سيعني ذلك أنه تم تزوير الانتخابات. وقد بدأوا بالفعل إعداد الحملات... سيخلق بعض الأحزاب بالتأكيد مشاكل في المرة القادمة."

وقال طالب، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 25 عاماً، "سيتم تأجيلها. لا يوجد شئ واضح حتى الآن."

وغالبا ما يفضل نموذج مخلوط يتكون من السلطات الرئاسية القوية والرقابة البرلمانية.

وقالت ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "يريد التونسيون رئيس فاعل ومؤثر. نحن غير معتادين على الرؤساء الضعفاء، تماماً مثل الملكة اليزابيث الثانية التي ليس لها سلطة. لم تكن الانتخابات السابقة شفافة. نأمل أن تكون الانتخابات القادمة سليمة."

وقال مهندس، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 32 عاماً، "يجب أن يكون النظام نصف برلماني ونصف رئاسي."

وقال عاطل عن العمل، ذكر، من تونس، يبلغ من العمر 33 عاماً، "نحن بحاجة إلى نظام برلماني - كان لدينا ما يكفي من الرؤساء الاقوياء."

وقال ربة منزل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 35 عاماً، "نأمل ألا يكون نظاماً برلمانياً لأنه سيكون مثل البرلمان الإيطالي. سيشهد الشعب التونسي مناقشات عنيفة وعدوانية بين الأعضاء كل يوم. ستشاهد الدول الأخرى الفضائح على قناة الجزيرة وفرنسا 24."

وقالت معلمة، أنثى، من القيروان، تبلغ من العمر 4 عاماً، "بصراحة، في حين أن النظام هام، ما يهم أكثر هو أن جميعهم لديهم مقاعد تيفال. يجب عدم السماح لأي شخص بأن يتمسك بمقعده بعد نقطة معقولة."

وقالت عاطلة عن العمل، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 30 عاماً، "سيتم حكمنا بالعصا."

اعترف هؤلاء الذين صوتوا في انتخابات المجلس الوطني التاسيسي (NCA) أنهم كانوا سذج في اختيار مرشح وينون بناء القرارات المستقبلية على سجلات المسار السياسي المسجلة.

وقال متخصص في تكنولوجيا المعلومات، ذكر، من سليانة، يبلغ من العمر 25 عاماً، "تم تضليل الناس خلال أول انتخابات. الآن، يجب أن نفهم الأشياء بشكل أفضل."

وقال فني، ذكر، من القيروان، يبلغ من العمر 30 عاماً، "اعتقد أن التونسيين سيقومون بتصحيح الأخطاء التي وقعوا فيها في الانتخابات الأخيرة. لن يكون الناس ضحايا لتعديات الأحزاب السياسية. من ملصقات النهضة في أيدي الناس للسيارات تم دفع ثمنها بواسطة هاشمي حمدي لأخذ الناس إلى التصويت. اعتقد ان الناس لن يكونوا أدوات للتزوير في المستقبل."

وقالت موظفة، أنثى، من سليانة، تبلغ من العمر 36 عاماً، "سيعتمد استعدادي للتصويت على وعود المرشحين وسواء صدقت بإمكانياتهم في تحقيق هذه الوعود."

وقالت طالبة، أنثى، من تونس، تبلغ من العمر 25 عامًا "الان لدينا فكرة واضحة عن أداء جميع الأحزاب. إذا قمت بالتصويت لصالح "س" في الماضي، ولم يقنعوني، سوف اصوت لصالح "ص". لن أقوم بالتصويت لنفس الحزب، لأن جداول الأعمال أكثر وضوحاً الآن."

الاستنتاجات والتوصيات

بعد ستة أشهر من تعيين حكومة ائتلافية بعد أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في تونس، يستمر المواطنين في المطالبة بأن تبقى التطورات الاقتصادية والأمنية على قدم وساق مع الحفاظ على الإنجازات السياسية. يفخر المشاركين في مجموعة التركيز بإنجازات تونس السياسية - لبلدهم، والمثال التي وضعوه في المنطقة - ولكن أصيبوا بالضجر فيما اعتبروه عداء لا لزوم له من قبل السياسيين وأحزابهم. يعمل ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى جانب الجهود المحدودة الواضحة لخلق فرص العمل للتصدي لمعدل البطالة في البلاد على تأجيج المشاعر في أن القادة المنتخبين غير قادرين أو غير راغبين في التركيز على أولويات المواطنين العاديين. إن رغبة المواطنين تكون ممثلة من قبل القيادات السياسية المنتخبة شرعياً على قدم المساواة مع المطالب الملحة لإدخال تحسينات ملموسة في حياتهم اليومية.

تشير ردود المشاركين إلى أن، في حين يتم تثمين الحريات السياسية والحريات المتزايدة بشكل كبير، هناك خيبة أمل عميقة لأنهم حتى الآن يريدون رؤية حياتهم اليومية تتحسن. إن إدارة هذه التوقعات، وفي الوقت نفسه ضمان مشاركة وتمثيل الجميع هي العناصر الأساسية لضمان الاستقرار وحيوية الديمقراطية في تونس في المستقبل. إن المهمة معقدة، ولكن مساهمات المشاركين في هذه دراسة تشير إلى الإجراءات التي يمكن أن تساعد في وضع البلاد على الطريق الصحيح. والتوصيات، المبنية على هذه المشاركات متضمنة أدناه.

بناء الثقة في قدرة القيادة السياسية على الحكم

يتمتع قادة تونس بالشرعية السياسية المكتشفة حديثاً في أعين الشعب التونسي. ومع ذلك، خلقت التوقعات بالتطور السياسي والاقتصادي السريع الضغط على المسئولين المنتخبين، الذين يحكمون للمرة الأولى في حياتهم إلى حد كبير. كما كان الحال في الدراسات السابقة، يتوقع المواطنين من القادة باستخدام مناصبهم على محمل الجد، والبحث وراء المصالح الشخصية أو الحزبية، واتخاذ قرارات لمصلحة البلاد. أعرب المشاركين في مجموعة التركيز بالإجماع أنهم يتوقعون ان يقوم القادة بخدمة الشعب - تحولاً كبيراً لمجتمع كان خاضعا لهيمنة نموذج يرتكز على الدولة على مدى عقود.

أعرب معظم المشاركين في مجموعة التركيز عن احباطهم بسبب ما يعتبرونه الصراع السياسي الداخلي، الذي من شانه أن يعرقل عملية صنع القرار والتقدم فيما يتعلق بأولويات تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأشار أحد المشاركين، الذي يحمل وجهات نظر ايجابية حول الحكومة، ان الحكومة فشلت حتى الآن في هذا الصدد: "كل ما لدينا هو وعود - نحن لا نرى أي عمل."

في حين تم الإعلان عن خطة الحكومة في أبريل، يرى المشاركين في مجموعة التركيز القليل من التقدم الملموس يذكر في تحقيق الأهداف المحددة في الخطة وفي كثير من الحالات طعنوا في أولويات الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي تهدف إلى معالجة التنمية الإقليمية. انهم يعتقدون ان الحكومة يجب ان تعترف بالانقسامات الإقليمية العميقة وتناقضات التنمية التي توجد في تونس. فحتى المشاريع التي يتم تمويلها بشكل جيد قد لا تبدو كذلك للجمهور العام، يجب على الحكومة ضمان أن المشاريع تحقق أهدافها، وفي الوقت المحدد. وبالتحدث عن إنجازات التنمية، ولاسيما في مجالات التعليم والصحة، وبناء الطرق، سيعمل هذا على الحد من سخرية هؤلاء المتخذين موقف الانتظار والترقب، ولكن على تواصل الحكومة أن يستمر في الإطار الزمني للمشروع.

تساعد التقارير المرحلية الخاصة بمشاريع التنمية، حتى لو تأخرت، على زيادة الايمان أن هذه المشاريع سيتم الانتهاء منها في نهاية المطاف. ويركز معظم المواطنين على ما يجري في مناطقهم المحلية، ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام أكبر من أجل تعزيز التواصل بين الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية وإلى مساعدة الحكومة المحلية في تعزيز قدرات الاتصال الخاصة بهم.

عندما يتم إعطاء المواطنين المزيد من المعلومات لفهم خطط التنمية، وخاصة تلك الخاصة بمناطقهم، وعندما يطلب منهم رأيهم في كيفية تنفيذ الخطط، نجد أن هناك فرصة جيدة لكي تصبح التوقعات أكثر واقعية. وبالتالي، اذا كانت الحكومة تريد زيادة ثقة الجمهور في قدراتها، فإن الطريقة الأسرع والأرخص للقيام بذلك هي من خلال تشجيع المسئولين المحليين على التشاور بانتظام مع ناخبيهم حول احتياجات التنمية والخطط والجداول الزمنية لمعالجتها، حتى لو كان ذلك ليس في المستقبل.

من أجل التغلب على التصور بأن المجلس الوطني التاسيسي (NCA) هي أكثر قليلاً من أرضية سياسية، يجب أن نجدد المجلس الوطني التاسيسي (NCA) إلى الشفافية، بما في ذلك نشر محاضر الاجراءات العامة والخاصة على موقع الجمعية. ويجب أيضاً على قيادة المجلس الوطني التاسيسي (NCA) إطلاق استراتيجية الاتصالات العامة لرفع مستوى الوعي حول التقدم المحرز في الهيئة المنتخبة وتلقي مساهمات المواطنين. إن تشجيع المجتمع المدني التونسي في تتبع وتسليط الضوء على عمل الحكومة بنشاط سيكون وسيلة فاعلة تصب في مصلحة المواطن الكلي ومواصلة بناء الثقة التي تلتزم الجمعية بتلبيتها في ولايتها.

إدارة التوقعات لخلق فرص العمل وتحسين الوضع الامني

يقترح بعض المشاركين إذا كانت الحكومة قادرة على توضيح أنها تفي بوعود التنمية الاقتصادية المنصفة، فهذا من شأنه أن يعزز شعور تشكيل حكومة شاملة. وعموماً يتم استقبال نهج الحكومة في توزيع الأموال المخصصة للتنمية بطريقة تفضيل المناطق المحرومة تاريخياً، استقبالا جيدا. حتى الآن هناك حاجة أيضاً إلى تقديم الدعم لمعايير محددة في تخصيص أموال التنمية بشكل مفسر وجيد وبناء على بيانات موثوقة. وهناك مفهوم عن التنمية غير العادلة في كل محافظة تقريبا، ويسلط الضوء على ضرورة قيام الحكومة بتوصيل الخطط بشكل أفضل وطمأنة الناس بأنهم يعاملون المدنيين بشكل عادل في توزيع التنمية. يجب على الحكومة والمجتمع المدني أيضاً تطوير آليات إضافية لخدمة مراقبة تسليك التوزيع والإنجازات باعتبارها وسيلة لزيادة ثقة الجمهور. فعلى سبيل المثال، يمكن لأعضاء المجلس الوطني التاسيسي (NCA) الرصد والإبلاغ عن دوائرهم الانتخابية، و/أو يمكن للمجتمع المدني أن ينضم معاً لتوفير تقارير رصد يتم تحديثها باستمرار حول نفقات الميزانية الوطنية على مستوى المحافظات.

يقترح العديد من المشاركين إلى أنه تم صرف انتباه الحكومة من خلال الجدل الدائر حول الهوية التونسية وليس ممارسة مسؤولياتها لفرض النظام العام. يؤثر انعدام الأمن سلباً على تصورات المشاركين حول قدرة تونس على الازدهار - سواء كانوا يعانون من المشاكل نفسها أو لا. وتعمل الطبيعة متعددة الأوجه لانعدام الأمن الحالي في البلاد – من الاعتصامات والإضرابات والسرقات، والاشتباكات المرتبطة بالجماعات المتطرفة – على إثارة المخاوف من أن المواطنين سيكونون أكثر تعرضاً لانعدام الأمن. وحتى الآن، يتم النظر إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الامن على أنها محدودة وغير كافية. يدعم المشاركين الجيش باستمرار ويريدونه أن يكون لديه قدر أكبر من الموارد، ولكن ينظر إلى الشرطة على أنها غير كافية من حيث العدد والنوعية، ولا تزال هناك وجهة نظر بأن الجهاز الأمني فاسد.

أشار المشاركين مراراً وتكراراً أنه لا يمكن تحقيق أي شيء من دون أمن، ولذلك يتوقعون أن تقوم الحكومة بتحديد أولويات الحد من انعدام الأمن وتحسين قوة الشرطة دون تأخير. ويمكن اتخاذ خطوات فورية تشمل التدريب ونشر عدد كاف من قوات الشرطة الاحترافية والمنضبطة والمجهزة تجهيزاً جيداً للعب دور قيادي في الحد من الجريمة وعدم الاستقرار كشرط أساسي لإعادة بناء الثقة حيث أنه من المتوقع أن تقوم خدمات الشرطة بحماية المواطنين وتطبيق العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة مواجهة والحد من الفساد والرشوة في الشرطة والنظام القانوني لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الإيمان بالقانون والنظام في تونس.

وضع آليات للتشاور العام الدقيق

ويعتقد المشاركين أن مشاركة المواطنين - من خلال اجتماعات متكررة مع المسئولين المحليين والوطنيين - في التخطيط للتنمية وفي صياغة الدستور على حد سواء سيعمل على زيادة الرضا عن الحكومة والتصدي في الوقت ذاته إلى مظالم تاريخية حول الفوارق الإقليمية. وينظر إلى الإعلان عن خطط الحكومة واسعة النطاق التي لا تتضمن التوعية العامة لتعزيز الوعي حول الخطط، أو إثبات أنه يتم تنفيذها، إلى مواقف سياسية وقوبلت بدرجة عالية من التشكك من المشاركين. ويحذرون من أن الوعود الفارغة قد تؤدي إلى تآكل الثقة في الحكومة.

وعندما سلط المشاركين في هذه الدراسة الضوء على مدى خيبة الأمل من عدم القدرة على الوصول إلى الحكومة، أعربوا عن تطلعاتهم فقط بعد انتخابات المجلس الوطني التاسيسي (NCA) وانهم يتوقعون وجود علاقة مختلفة مع حكومتهم أقرب كثيراً من سابقتها علاقة التونسيين بحكومتهم في الماضي. يثمن المشاركين العلاقات الوثيقة بين الحكومة والمواطن لأنهم يعتقدون أن أفضل طريقة لضمان أن المسئولين الحكوميين سوف يعملون بجد لتحسين نوعية حياتهم واحترام وجهات نظر المواطن.

وراء جهودها الحالية الرامية إلى التواصل مع الجمهور، يجب على المجلس الوطني التاسيسي (NCA) بذل جهوداً في مشاورات واسعة المدى وواسعة النطاق من أجل لدستور وإظهار جدية واحترام لوجهات نظر المواطن من خلال دمج مساهمة المواطنين في الوثيقة النهائية. ويجب تشجيع المجلس الوطني التاسيسي (NCA)، ربما من خلال هيكل الحوافز، للعودة إلى دوائرهم الانتخابية خلال أسبوع التوعية الذي سيعقد بانتظام كل شهر لإجراء مشاورات مع المواطنين، لإثبات معالجة مخاوف المواطنين. وبالإضافة إلى الاتصال وجهاً لوجه، يجب على أعضاء المجلس الوطني التاسيسي (NCA) والمسئولين الحكوميين أيضاً استخدام وسائل الإعلام لزيادة التواصل مع المواطنين والتماس ردود أفعال المواطنين، إن مجال وسائل الإعلام الإذاعية والاجتماعية يعد مناسباً جداً لهذه المهمة، ويجب تسخيرها بأقصى حد ممكن.

وضع الأساس لإطار سياسي شامل

توضح ردود أفعال المشاركين في هذه الدراسة أن التونسيين يرون أنفسهم كشعب واحد وموحد في إطار من الحريات الفردية والمسئوليات الجماعية، ونرى في ذلك وسيلة مشجعة لتحقيق أهداف عملية التحول السياسي والاستقرار. وبشكل عام، يتوقع المواطنين أن تكتمل عملية صياغة الدستور بحلول خريف عام 2012، بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لانتخابات المجلس الوطني التاسيسي (NCA). يظهر التنوع عندما تنتقل المناقشات إلى الانتخابات المقبلة - مع وجود مشاركين يعربون عن مجموعة من الآراء حول ما إذا كانوا يفضلون وجود نظام رئاسي أو برلماني قوي. يتوقع المواطنين إجراء انتخابات عام 2013، مع وجود بعض منهم يتبع تصريحات حزب النهضة، في الربيع. لا يزال آخرون يتوقع أنه سيتم عقد إجراء اقتراع بعد شهر رمضان المبارك، مشيرين إلى الحاجة إلى أنظمة تقنية وسياسية لإجرائها، ولاسيما تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات. وخلاصة القول، ينظر إلى عامي 2012 و 2013 كامتداد لفترة "الانتقال" التي بدأت في العام الماضي، مع توقعات بأن وجود نظام سياسي دائم سيدخل حيز الرأي خلال تلك الفترة.

وفي هذا السياق، يجب على أعضاء المجلس الوطني التاسيسي(NCA) ان يسعوا إلى تلبية الجدول الزمني المقدر بسنة واحدة لصياغة الدستور. إذا لم يكن هذا التاريخ كافي، يجب على المجلس الوطني التاسيسي (NCA) ان يقوم بتنظيم حملة توعية واسعة النطاق لشرح للمواطنين ضرورة تأخير. ويعد المشاركين في هذه الدراسة قادرين على توفير بعض التبصر حول رغباتهم للدستور، ولكن يختلف نطاق وعمق هذه الآراء، وكثيرا ما يعوقها قلة خبرتهم بأشكال الديمقراطية المختلفة للحكومة. ومن أجل جهل مشاركة المواطنين ذا مغزى في العملية الدستورية، لا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان أن الجمهور لديه فهم أوسع لخيارات الحكم الأساسية، لاسيما تلك التي تتعلق باللامركزية وانقسامات الأدوار والصلاحيات بين الرئيس والبرلمان في المستقبل.

وبالنظر إلى ما هو أبعد من الدستور، يجب تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد قيم التوحيد من أجل دولة تقوم على فلسفة وطنية، تجسد المساواة والاندماج، مع التركيز على إشراك المواطنين. يمكن للائتلاف الحاكم، في شراكة مع الأحزاب السياسية الأخرى، أن يقوم بإشراك المواطنين في تنمية الرموز الوطنية والقرارات الوطنية الهامة من الناحية الرمزية، بحيث يمكن للجميع أن يشعروا بأنهم جزء من بناء وطنهم. وعلى المدى الطويل، يمكن الاستعانة بهم في وضع منهج التربية المدنية للمدارس التي تعرف السكان بنظام تونس الحكومي وقيمه، وتشجع الأطفال على النظر إلى بعضهم البعض على قدم من المساواة، بغض النظر عن المنطقة أو الوضع الاقتصادي.

الملحق أ:
مواقع مجموعات التركيز وإحصائيات المشاركين

- **120 مشارك** من تونس الكبرى، سليانة والقيروان وتطاوين

النوع	العدد
أنثى	61
ذكر	59

- **مجال العمل** تم إجراءه من 1 يونيو إلى 11 يونيو

العمر	العدد
34-25	44
35 فأكثر	76

- **تنوع** الأعمار، والوظائف، والمناطق في داخل كل مجموعة

- **من تسع إلى أثنى عشر مشارك** في كل مجموعة

الوظيفة	العدد
يعمل	70
لا يعمل	20
ربة منزل	30